

مَقْلُوبِي بِحَرَا جَرِيسَ

المشكلات العملية

ویشمل

أهم ما يثار سواء في الفقه أو القضاء بخصوص جرائم القذف والبلاغ الكاذب والسبب العلني وكذا جرائم التعرض لأنثى بالطريق العام والطعن في الأعراض والقذف بطريق التلفون - والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة - وإفشاء الأسرار وصيغ الدعاوى المباشرة

1990

دار محمود النشر والتوزيع

٢٠٠٠. "تسليم الماريشاي: خمس الأبرياء".

292A, 1A

المستشار

نعمان بن محمد بن محمد بن محمد

رئيس محكمة الاستئناف

المشكلات العملية في

جرائم السب والقذف والإبلاغ الكاذب

ويشمل

أهم ما يثار سواء في الفقه أو القضاء بخصوص
جرائم القذف والإبلاغ الكاذب والسب العلني
وكذا جرائم التعرض لأنفس بالطريق العام
والطمع في الأعراض والقذف بطريق التليفون -
والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة - وإفشاء
الأسرار وصيغ الدعاوى المباشرة

١٩٩٥

دار محمود للنشر والتوزيع

٩ ش سلمي البارودي (حسن الأكبر سابقاً)

يلب الخلق - ت : ٣١٣٨٦١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يحوى هذا الكتاب بين دفتيه أهم ما يثار عمليا بشأن هذه الجرائم المعنونة بها هذا المؤلف سواء في الفقه أو القضاء • وقد يقال بأن هذه الجرائم من الجرائم التقليدية وليس من جديد فيها منذ صدر بها قانون العقوبات ولكن الحقيقة أن ذلك القول يخالف الحقيقة والواقع ذلك أن الأيام دواره وفي كل يوم فيها يجد جديد يضيف الى القديم فالجديد ما هو الا نبت للقديم • ومن أجل هذا كان هذا المؤلف حاويا من كل منهما •

والله الهادى والموفق ،

المستشار

أبو صير — سمود

مصطفى مجدى هرجه

الباب الأول

جريمة القذف

النصوص القانونية : -

مادة (٣٠٢) عقوبات : -

يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ٩٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

• مع ذلك فالظمن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه .

ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

مادة (٣٠٣) عقوبات : -

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل

عن عشرين جنيها ولا تريد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين
فقط .

فاذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة
أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة
العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تريد
على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الأول

تعريف القذف واركائه

المبحث الأول

تعريف القذف :

القذف في عرف القانون هو اسناد أمر للغير موجب لمعاقبة أو احتقاره^(١) وقد نصت المادة ١/٣٠٢ عقوبات على أنه يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه . وفي تعريف آخر قيل بأن القذف هو اسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من تنسب إليه أو احتقاره اسنادا علنيا عمديا ويتضح من هذا التعريف أن قوام القذف فعل الأسناد الذي ينصب على واقعة محددة من شأنها عقاب المجنى عليه أو احتقاره^(٢) وعلى ذلك استقر قضاء النقض حيث تواترت أحكامه على أن الأصل هو أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي

(١) الأستاذ أحمد أمين في شرح العقوبات الأهلية القسم الخاص طبعة

١٩٢٣ من ٥١٨ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات القسم الخاص

طبعة ١٩٨٧ من ٦١٤ .

يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه^(٣) .

المبحث الثاني

أركان القذف

ذهب رأى الى أن جريمة القذف تتطلب ركنين هما ركن مادى قوامه عناصر ثلاثة هي الاسناد وأن يكون قد ورد على واقعة معينة لو صحت لأوجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره وعلائية الاسناد ركن معنوى هو القصد الجنائى^(٤) وذهب رأى آخر الى أن لجريمة القذف أركان ثلاثة هم (١) أسناد واقعة معينة لو صحت لأوجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره (٢) حصول الاسناد بطريقة من طرق انعلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات (٣) وأن يكون ذلك بقصد جنائى^(٥) بينما ذهب رأى ثالث الى أنه لا توجد جريمة القذف الا بتوفر خمسة أركان (١) أن يكون القذف بإسناد أمر (٢) أن يكون هذا الأمر معينا (٣) أن يكون القذف باحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ ع والمقابلة لنص المادة ١٧١ من قانون العقوبات الحالى (٤) أن يكون من شأن الاسناد معاقبة المسند اليه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه .

(٣) الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ .

(٤) الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٧٠٣ .

(٥) الدكتور محمود محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٤ ص ٣٤٦ .

٥ — أن يكون ذلك بقصد جنائي^(٦) .

وهذا التقسيم الأخير لأركان القذف هو الذى سنسير عليه شرحا
وتأصيلا .

الركن الأول

أن يكون القذف باسناد امر معين

يجب أن يحصل القذف بطريق الاسناد وهو نسبة الأمر الشائن
الى المقذوف سواء على سبيل التأكيد أو من طريق الرواية عن الغير أو
ترديد القول على أنه اشاعة فكل ذلك داخل فى معنى الاسناد كما تقدم
فلا يشترط أن يكون الاسناد على سبيل الجزم فاذا ذكر القاذف الخبره مرقونا
بقوله « والمهدة على الراوى » فلا يرفع ذلك مسؤولية القذف وكذلك
يستوى أن يكون الاسناد مباشرا أو غير مباشر وأن يكون واردا على
سبيل التصريح أو التلميح أو التعريض فكل عبارة يفهم منها نسبة أمر
شائن الى المقذوف تعتبر قذفا وقد تورد العبارات فى قالب المديح ولكن
هذا لا يمنع من أن تعد قذفا متى كان ذلك هو المقصود منها وقد يلجأ
القاذف الى استخدام الأساليب المجازية ومع هذا يجوز أن يعد قاذفا
منى أمكن اثبات أنه لم يقصد المعنى الحقيقى للألفاظ المستخدمة بل
أراد بها معناها المجازى ولكن الأصل فى هذا وجوب الأخذ بالمعنى
انحقيقى الظاهر الى أن يثبت العكس^(٧) .

(٦) الأستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ٥١٨ — الدكتور احمد محمد
ابراهيم فى قانون العقوبات وأهم القوانين المحكية له الطبعة الثالثة ١٩٦٤
ص ٤٢٥ .

(٧) الأستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ٥٢٠ .

وعلى ذلك فالاسناد في القذف كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية تؤكد به يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة (٨) .

والاسناد بالضرورة يقتضى وجود شخص ما ليلتصق به الأمر أو العيب المنسوب اليه ويستوى فيه أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا . كما يجب أن يكون المجنى عليه إذا كان شخصا طبيعيا على قيد الحياة فليس في نصوص قانون العقوبات ما يعاقب على القذف أو السب في حق الأموات وذلك على ما سوف يأتي تفصيلا . كما وأن الأصل في الاسناد أن يكون في مواجهة المجنى عليه أى في حضوره وهو من ناحية أخرى قد يحدث في طبيعته وهذا وذاك يتوافر به الاسناد فالقانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه (٩) يستوى في ذلك أن يكون الاسناد بطريق القول أو الكتابة أو الرسم أو الفعل أو الإشارة .

الركن الثاني

تعيين الواقعة

يجب أن يكون الأمر المسند الى المذدوف معينا محمدا وهذا الركن هو الذى يتميز به القذف عن السب فاذا كانت العبارة الشائنة المسندة الى المجنى عليه لا تتضمن اسناد واقعة معينة تنسب الى المذدوف سواء

(٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٩) الدكتور حسن صادق المرصاوى في قانون العقوبات الخاص

طبعة ١٩٧٨ ص ٦٤٢ .

أكان ذلك الفعل ايجابيا أم سلبيا ماديا أم معنويا وللمعرف في بعض الأحوال دخل في تمييز القذف من السب فقد تكون العبارة متضمنة اسناد واقعة معينة ولكنها تجرى على الألسن باعتبارها سبا لا قذفا فمن يقول الآخر (يا ابن الزنا) فقد يريد بذلك سبا بسيطا ولا يقصد أن أمه حملت به سفاحا فيجب الاستهداء في مثل الأحوال بمقتضيات العرف وظروف الأحوال^(١٠) وفي ذلك قيل بأنه يشترط في الأمر المسند الى المجنى عليه أن يكون معينا ومحددا على نحو يمكن إقامة الدليل عليه لا أن يكون في صورة مطلقة غير منضبطة وفي هذه الشرط يتميز القذف عن السب فهذا الأخير يتحقق بمجرد اسناد العيب دون أن يتضمن واقعة معينة فلا يعتبر قذفا تمنى الشر للشخص أو توقع الضرر له في المستقبل ولو كان الشر أو الضرر محورا طالما أنه لا يتعلق بواقعة محددة . ومثال تعيين الواقعة أن يسند الجاني الى المجنى عليه أنه سرق منه مبلغا من المال أو أنه زنى بامرأة معينة أو أنه احتال على فلان أما قوله بأن المجنى عليه لص أو زان أو نصاب فلا يعد وأن يكون اسنادا لعيب لا يحوى واقعة معينة الأمر الذى يعتبر سبا ولا يشترط في تحديد الواقعة أن يكون كاملا بحيث تضمن جميع عناصر الواقعة في أذهان الغير . أما اللفظ الغامض العام الذى لا ينطوى على نسبة وقائع معينة فلا تتوافر به القذف كما يشترط في تحديد الواقعة ذكرها بتفاصيل معينة بل يكفى استخلاص هذا التحديد على نحو مفهوم ولو كان هذا الفهم في محيط ضيق^(١١) .

ويلاحظ أن تعيين الواقعة يترتب عليه ضرورة تحديد شخص المجنى

(١٠) الدكتور أحمد محمد إبراهيم قاتون العقوبات واهم القوانين المكملة له الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٤٢٦ .
(١١) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٧٠٦ .

عليه وذلك مستفاد من تعريف الشارع للقذف الذى افترض فيه أن القاذف أسند « لغيره » أى أسند الواقعة الى شخص معين بالذات ويفسر هذا الاشتراط بأن الحق في الشرف لا يكون الا لشخص لأن هذا الحق فرع عن الشخصية وفي النهاية فان تحديد شخص المجنى عليه عنصر في تحديد الواقعة على النحو الذى يرشحها ليقوم بها القذف وعلى ذلك يستبعد حالة ما اذا تناول شخص مذهباً سياسياً أو اقتصادياً أو فكرياً أو رأياً علمياً أو اتجاهاً فنياً بالنقد فهو في هذه الحالة لا يرتكب قذفاً ذلك لأن عباراته لم تكن موجهة الى شخص معين ولكن يرتكب المتهمة قذفاً اذا ذكر أن هذه المذاهب أو الآراء تدعو أنصارها الى أفعال تستوجب العقار أو بالاحتقار وأن هذه الأفعال قد صدرت عن أشخاص عينهم بالذات (١٣) .

كما يلاحظ أيضاً أنه يصح أن يوجه القذف الى مجموع من الناس فيكون معاقباً عليه متى كان ذلك المجموع معينا يقيناً كافياً واذا كان للمجموع شخصية معنوية كان لمثله أن يقيم الدعوى الجنائية مباشرة وأن يطلب بتعويض الضرر المترتب على القذف باسم المجموع أما اذا لم يكن للمجموع شخصية معنوية عد القذف موجهاً الى كل فرد من أفراد ذلك المجموع على حدة واذا استقل أحد أفراد المجموع في رفع الدعوى مباشرة فلا يجوز له أن يقاضى القاذف الا عما وجه اليه شخصياً من عبارات القذف وبديهي أنه اذا أسند القذف الى شخص بعينه فلا يجوز للهيئة التى يتبعها أو النقابة التى هو عضو فيها أن ترفع دعوى القذف (١٣) .

(١٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٢٤ .

(١٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٥٢ .

حكم قذف الموتى :

قديمًا قضت إحدى المحاكم بأن القذف في الميت لا يمنع العقاب (أولاً) لأن القانون لم يفرق بين الطعن في الحي والطعن في الميت . (ثانياً) لأن وقائع القذف تشيخ سمعة الورثة الأحياء . (ثالثاً) على فرض أن المجنى عليه كان موظفاً عظيماً قد ارتبطت أعماله بتاريخ بلاده مدة طويلة إلا أنه متى كانت وقائع القذف غير صحيحة فلا يمكن أن تقيد التاريخ العام بحال من الأحوال (١٤) .

وقد انتقد هذا القضاء على قول من أن الأصل في القوانين أنها توضع لحماية الأحياء دون الأموات فالقذف في الميت لا يجوز العقاب عليه في مصر لا لأن دعوى القذف لا تقام إلا بناء على شكوى المقتوف كما هي الحال في فرنسا إذ أن القانون المصري لم يشترط ذلك بل لأن شخص المجنى عليه لا وجود له وليس القذف من الجرائم التي تقع على المجتمع مباشرة . أما إذا تعدى أثر القذف إلى الأحياء من ورثة الميت أو ذوي قرباه فلا مانع إذن من المحاكمة والعقاب على أن هذا لا يمنع أقارب الميت من رفع الدعوى المدنية في كل الأحوال لمطالبة القاذف بتعويض الضرر الأدبي الذي أصابهم من جراء التعويض بذكرى فقيدهم الراحل (١٥) .

وفي ذلك أيضاً قبل بأنه يتعين التوفيق بين اعتبارين عدم العقاب على الطعن في ذكرى الميت والعقاب على هذا الطعن حين يكون من شأنه المساس بشرف الورثة الأحياء (١٦) .

-
- (١٤) محكمة جنح الأريكة ٢١ فبراير ١٩١١ (الحقوق ٢٦ ص ٥٢) .
(١٥) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٥٥١ .
(١٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٢٥ .

الركن الثالث

العلائية

يشترط لعقوبة القاذف أن يقع منه القذف علنا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات . وفي هذه المادة الأخيرة لم يبين قانون العقوبات طرق العلانية ببيان حصر وتحديد وإنما بينها على سبيل البيان والمثال ولا تتحقق العلانية قلنونا إلا بتوافر عنصرين أولهما حصول الاذاعة وثانيهما أن يكون المتهم قد انتوى وقصد الاذاعة التي حصلت فإذا حصلت الاذاعة دون أن يقصدها المتهم فلا يجوز مؤاخذته عليها ولقاضي الموضوع أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ظروف وملابسات .

اثبات العلانية :

توافر العلانية وهي الركن المادى لجميع جرائم اعلان الرأى يقع عبء اثباته على الاتهام أو على المطالب بتعويض الضرر الذى لحقه من الكتابة أو الرسم . الخ فعلى النيابة أو المدعى بالحق المدنى أن يثبت مثلا أن التوزيع حصل بدون تمييز بين عدد من الناس وأن المتهم انتوى اذاعة ما هو مكتوب أى أن توافر ركن العلانية لا يمكن استتباطه من مجرد العثور على الكتابة اذ قد تكون الكتابة قد تسربت بطريق الاختلاس أو مع قصد الناشر ألا تنسرب نسخة واحدة من المطبوع مثلا أما لأنه يريد اعداده أو تصديره الى بلد آخر سواء أسمحت قوانينه بتداول المطبوع فيه أم لم تسمح ومحكمة الموضوع هى التى تتعرف توافر ركن العلانية (١٧) .

(١٧) الدكتور ريلش شمس فى جريمة الرأى وجرائم الصحافة والنشر

والجزء الأول طبعة ١٩٤٧ ص ١٧٣ .

الأماكن العمومية والعلائية :

جرى شراح القانون على تقسيم الأماكن العمومية الى ثلاثة أقسام هي :

(أ) الأماكن العمومية بطبيعتها :

وهي الأماكن التي تكون بصفة قاطعة ودائمة مباحة للجمهور كالطرق العمومية والشوارع والميادين والمنترهات العمومية ويكفي لتوافر العلانية في هذه الحالة أن توجه الألفاظ في الشارع العمومي حيث يحتمل سماعها .

(ب) الأماكن العمومية بطريق التخصيص :

وهي الأماكن التي لا تكتسب هذه الصفة بطبيعتها وانما حيث ما وضعت وأعدت له فمثل هذه الأماكن ليست مباحة للجمهور بصفة دائمة بل في بعض ساعات أو أوقات معينة وفيما عدا هذه الأوقات تعتبر محلات خاصة . ولا تطلق الصفة العمومية الا على الجزء المعد للجمهور فيعتبر من الأماكن العمومية بالتخصيص المساجد والكنائس والمسارح والملاهي العامة والمتحف والمكاتب العامة وغرف الجلسات بالمحاكم والمقاهي والمطاعم والفنادق وذلك في الأوقات التي تكون فيها مفتوحة للجمهور وفي الأجزاء التي يسمح بدخولها وتتوافر العلانية في هذه الأماكن متى كان الفعل قد وقع في الوقت الذي كان المكان فيه مفتوحا للجمهور وفي الجزء المفتوح له . ولو لم يسمع القول أو الصباح فرد واحد . بل يذهب عامة الشراح الى أن وجود الجمهور والسماع الفعلي غير مشترطين في هذه الحالة أيضا فتعتبر الجريمة قائمة ولو وقعت في وقت كان المكان فيه خلوا من الناس لأنه يكفي أنه كان من المحتمل سماع هذه الألفاظ ويجب أن يتحمل الجاني تبعه ذلك .

(ج) الأماكن العمومية بطريق المصادفة :

وهي الأماكن الخاصة بطبيعتها ولكنها تكتسب الصفة العامة من وجود عدد من أفراد الجمهور فيها بطريق المصادفة والاتفاق كالمنازل والحوانيت والمخازن ولا تتوافر العلانية في هذه الحالة الا اذا حصل الجهر بالقول أو الصياح أثناء اجتماع الجمهور فالمكان لم يكتسب صفته انعاما الا من وجود ذلك الجمهور (١٨) .

وأخيرا يلاحظ أن نص المادة ١٧١ عقوبات صريح في الاكتفاء بإمكان سماع القذف أو السب في مكان عام فلا يشترط السماع الفعلي بل تتوافر انعلانية ولو كان المكان العمومي خاليا من الناس فقد أراد القانون أن يسوى في الحكم بين من يجهر بعبارة القذف في مكان عام وبين من يجهر بها في مكان خلص بحيث يمكن سماعها في ذلك المكان والقانون في هذا كله لا يعلق توافر العلانية على مجرد المصادفة (١٩) .

الخلاصة :

والخلاصة هو أنه يتعين لتوافر جريمة القذف أن يقع الاسناد علنا وقد أجملت المادة ٣٠٢ عقوبات الى المادة ١٧١ فيما يتعلق بالطرق التي تتحقق بها العلانية وهذه الطرق لم ترد في تلك المادة على سبيل الحصر وانما ذكرت على سبيل البيان وبعبارة أخرى فإن هذه الطرق تتحقق بها علانية حكومية في نظر القانون دون الاخلال بتوافر العلانية الفعلية وغيرها من الطرق (٢٠) وهذا الحكم مستمد من المادة ١٧١ عقوبات والتي تنص

(١٨) الدكتور أحمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٢٤ .

(١٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٦٠ .

(٢٠) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٧١٢ .

بدءاً من فقرتها الثالثة على أنه « ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل أنجر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى » .

ويعتبر الفعل أو الإيحاء علنيا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان » .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان » .

الركن الرابع

أن يكون من شأن الاسناد معاقبة المسند اليه
قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه

(١) الواقعة تستوجب العقاب :

الأصل أن القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن اسناد فعل يمد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه » ومعيار الضرر في القذف أن يكون الأمر المسند من شأنه أحداث أثر خارجي وهو العقاب أو الاحتقار فان لم يحدث هذا الأثر الخارجى فلا قذف ولا عقاب فمن نشر عن آخر أنه

سقط في الامتحان فلا يعد قاذفا لأن السقوط في ذاته لا يستوجب عقابا ولا احتقارا وليس من الضروري أن يكون الاسناد قد ترتب عليه العقاب أو الاحتقار فعلا بل يكفي أن يكون ذلك من شأنه . وإذا أسند أمر مستحيل لا على أنه تقرير لواقعة حاصلة بل للدلالة على صفة أو عيب في شخص المسند اليه فلا يعد قاذفا لأنه لا يتضمن نسبة فعل معين فمن يقول عن فلان أنه « ياكل مال النبي » أو « يسرق الكحل من العين » فلا يعد قاذفا وانما يصح اعتباره ما وقع منه سببا لأنه يتضمن اسناد عيب معين وخلاصة ذلك أن القذف الذي يوجب الاسناد فيه العقاب قانونا هو القذف الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة في حكم القانون كما لو أسند شخص الى آخر أنه سرق أو زور أو ارتشى ولا يشترط أن يكون الاسناد صريحا وعلى سبيل الجزم أو بعبارة تدل على الجريمة مباشرة بل يعد قاذفا أيضا من يقول أن فلانا قتل ويظن أن قاتله فلان . أو من يقول أن فلانا الوصي امتنع عن رد أموال القصر اليهم ويخشى أن يكون قد بدد هذه الأموال أو أن فلانا يجمع اكتسابات باسم جمعية خيرية والحقيقة أنه يجمعها لنفسه أو من يقول ما أسند فلانا فانه يتجر بأعراض بناته ويتكسب بغير رأس مال وهكذا (٣١) .

ويلاحظ أن عبارة « العقوبات المقررة لذلك قانونا » التي استعملها الشارع تتسع للعقوبات التأديبية وبالإضافة الى ذلك فقد فسرت عبارة « عقوبة فاعله » التي وردت في شأن سبب الإبلاحة الذي قرره القانون في القذف ونصت عليه المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على أنها تشمل العقوبة التأديبية ويتمين أن يفسر ذات اللفظ في شأن جريمة واحدة تفسيراً واحداً (٣٢) .

(٢١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٥٢٦ .

(٢٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٢٨ .

(ب) الواقعة تستوجب الاحتقال :

أما الاسناد الذى يوجب احتقال المسند اليه عند أهل وطنه فهو الذى يحط من قدر المسند اليه وكرامته فى نظر الغير فمن ذلك أن ينسب الى شخص أنه قبض عليه لجريمة أو أنه حكم عليه كذلك أو أن ينسب اليه الاخلال بالآداب العامة كأن يقال أن فلانا يماشر جارتة أو أن فلانة تعشق فلانا أو أن فلان يعدير منزل فجور أو أن ينسب اليه الاخلال بقواعد الاخلاق كأن يقال أن فلانا يأكل حقوق دائنيه أو أنه لا يتعامل بالصدق أو أنه لا يعرف واجب الأمانة فى اشغاله أو أنه يغش فى الامتحان أو يفادع فى اللعب أو أنه يجرى بالغيبة والتميمة بين أصدقائه ويوقع بينهم العداوة والبغضاء (٣٣) .

ولا يراد بقول الشارع (أو احتقاره عند أهل وطنه) أن يكون الاسناد من شأنه تحقير الشخص عند جميع أهل وطنه فمن الصعب أن يجمع أهل وطن واحد على استمسان فعل معين أو استهجانه فيكفى لوجود جريمة القذف أن يكون الاسناد من شأنه تحقير المسند اليه عند من يخالطهم ويعاشرهم (٣٤) وفى ذلك قيل بأن هذه العبارة « أوجب احتقاره عند أهل وطنه » من السعة والشمول حيث لا مفر من أن يترك أمر التقدير فيها الى قاضى الموضوع مستهديا فى هذا بمختلف ظروف الواقعة والملايسات المحيطة بها لا سيما فى تحديد المراد من أهل الوطن وهو مصطلح يراد به المواطنون الذين هم فى نفس المستوى الثقافى والاجتماعى للمقذوف فى حقه (٣٥) ومفاد ذلك أن جريمة القذف تتوافر

(٢٣) الأستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ٥٢٧ .

(٢٤) الدكتور احمد ابراهيم المرجع السابق ص ٤٢٧ .

(٢٥) الأستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ٥٤١ .

ولو كانت الواقعة المسندة الى المقذوف ضده لا عقاب عليها ولكن من شأنها تحقيره عند أهل وطنه بالمعنى المشار اليه سلفا .

الركن الخامس

القصد الجنائي

لا تتم جريمة القذف الا بوجود القصد الجنائي ويعتبر القصد الجنائي متوافرا متى نشر القاذف الخبر المتضمن للقذف عالما أن ذلك الخبر اذا صح أوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره ولا عبرة بالبواعث فقد لا يكون غرض القاذف الاضرار بالمقذوف وقد يكون مدفوعا بعوامل شريفة ولكن الغاية لا تبرر الوسيلة وقد يكون من واجب القاضي النظر الى تلك البواعث والاهتداء بها في تخفيف العقوبة ولكنها لا يمكن أن تكون سببا في محو الجريمة ذلك لأن القذف ضار بذاته لأنه يترتب عليه حتما بمجرد وقوعه تعريض سمعة المجنى للقليل والقال فلا محل اذن لاستقراط الاضرار حيث لا يتصور امكان تظلف الضرر وسواء تعمد القاذف الاضرار بسمعة المقذوف أو لم يتممه فقد كان في وسعه أن يدرك أن فعله منتج للضرر حتما وهو مسئول عن هذه النتيجة على كل حال وليس له أن يجرأ المسؤولية عن نفسه بادعاء حسن القصد أو شرف الغاية (٣٧) .

ويلاحظ هنا أنه يجب عدم الخلط بين حسن النية والقصد الجنائي فليس ثمة تناقض بين توافر القصد الجنائي لدى القاذف وحسن نية فحسن النية ليس معنى باطنيا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد شيها

(٢٦) محكمة النقض والابرار ٣ مارس ١٩٠٠ مجلة المجموعة الرسمية للمحكم الأهلية ٢ ص ٣ .

الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده في تصرفه فيها على أسباب معقولة وهو غير مؤثر في المسؤولية عن القذف الا في مثل الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات وفي غير ذلك لا تتأثر مسؤولية الفاعل باعتقاده صحة الأمور التي ينسبها الى المذدوف وتقديره لها تقديرا كافيا - كذلك يجب عدم الخلط بين القصد الجنائي في القذف ونية الاضرار فالقانون لا يستلزم في القذف سوى القصد العام المشروط في جميع الجرائم العمدية ذلك لأن القذف وما من قبيله ضار بذاته اذ يترتب عليه حتما بمجرد وقوعه تعريض سمعة المجنى عليه للاذى وهذا يكفي لاستحقاق العقاب فلا محل لاشتراط نية الاضرار التي هي في القذف من قبيل الغايات التي لا يعتد بها القانون عادة في قيام الجريمة وان أمكن أن يكون لها تأثير على قاضى الموضوع في تقدير العقوبة .

كما يلاحظ أنه من ناحية أخرى فانه اذا كان القذف متطلبا القصد في جميع صورة فمؤدى ذلك أن الخطأ غير العمدى - في أجسام صورة - لا يكفي لقيامه فمن أسند الى غيره واقعة محقرة جاهلا دلالتها لا يسأل عن قذف ولو كان جهله مستندا الى خطأ جسيم ولا يسأل كذلك عن قذف من دون في مذكرة خاصة عبارة قذف فاطلع عليها باعماله شخص أعطاهما بعد ذلك علانية (٣٣) .

اثبات واقعة القذف :

ان القانون لا يستلزم لاثبات وقائع القذف دليلا معينا بل هي يجوز اثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال . ويكون الحكم باطلا لعدم بيان الواقعة اذا لم يذكر ألفاظ القذف بعبارتها

(٢٧) الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٦٤٩ .

واكتفى بالتلميح إليها لأن الواجب ذكر الألفاظ التي تكون التهمة حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما إذا كانت الألفاظ تعتبر قذفاً أم لا وليمكنها كذلك من تقدير استنتاج محكمة الموضوع أن كان في محلة أم لا . كما وأنه لا يشترط أن يذكر في الحكم وجود سوء القصد لأن المادة المنطبقة لا تضر الموظف بمقدار ما تضر هذه العيوب بتلك المصلحة فإذا كانت العيوب متعلقة بحياته الخاصة فلا تأثير لها على المصلحة العامة ولا فائدة للمجموع من إذاعة هذه العيوب غير أنه يباح التعرض لأمر الموظف الخاصة إذا كان لها ارتباط بالأمر العامة أو تأثير عليها وبمقدار ما يستوجب ذلك الارتباط وفي هذه الحالة يباح اثبات الوقائع الخاصة والعلامة معاً لأن الأولى تؤيد الثانية (٢٨) .

وقد جاء بتعليقات الحقاينة تعليقا على المادة المقابلة لآنص الحالي أن المادة تشترط فيما ينسب من الأفعال أن يكون الغرض من نسبتها إلى الموظف تأييد طعن صادر من حسن نية على أعماله أما إذا أثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على إمكان إقامة الدليل على صحة تلك الأفعال عدم الحكم بعقوبة ومن جهة أخرى إذا كان الطعن صادرا عن سلامة نية لا يشترط أن تكون تلك الأفعال تتعلق مباشرة بأعمال الموظف إذا كانت تؤيد هذا الطعن والانتقاد هو عبارة عن اظهار رأى ويشترط القانون أن يكون هذا الانتقاد خاصا بأداء واجبات الموظف فكون الشخص موظفا عموما لا يترتب عليه أن يكون لأحد حق الانتقاد عليه في معيشته أو أحواله الخصوصية أسوة على تهمة القذف لم يشترط فيها ذكر سوء القصد بل يكفي بلفظ القذف الوارد فيها لأنه يشمل ضمنا سوء القصد (٢٩) .

(٢٨) الأستاذ أحمد أمين — المرجع السابق ص ٥٤١ .

(٢٩) محكمة النقض والإبرام ٢ مارس ١٩٠٠ مجلة المجموعة الرسمية

للمحكم الأهلية ٢ ص ٣ .

الطنن في أعمال موظف عام

في سبيل تحقيق المصلحة العامة فقد أستثنى القانون من جرائم القذف الطنن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه أربعة شروط وهى :

أولا : أن يكون القذف مسندا الى موظف عام أو من في حكمه والمسكر عليه أنه يعتبر أشخاصا عموميين في حكم القذف الموظفون العموميون وذو الصفة النيابية العامة والمكلفون بخدمة عامة • والموظف انعموى هو كل من يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ويدخل في هذا المعنى المستخدم العموى •

وذوو الصفة النيابية هم أعضاء مجلس الشعب وأعضاء مجالس المحافظات والمدن والقرى ومن اليهم • ولا يؤثر في صفة الشخص هنا قيام الطنن في صحة نيابته اذ أنه يكتسب سائر حقوقه من الانتخاب •

والمكلفون بخدمة عامة هم عدا من تقدم ذكرهم ممن يكلفون بعمل من الأعمال العامة •

فاذا لم يكن المقذوف من بين هؤلاء فلا يستفيد القاذف من حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات (٣٠) •

ثانيا : أن يكون الطنن حاصلًا بسلامة نية أى مجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها •

(٢٠) الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخالص الطبعة الثالثة ١٩٨٤ ص ٣٧٤ •

ثالثا : أن لا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة .

رابعا : أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده الى المظنون فيه .

فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب أما اذا لم يترعر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب .

من أحكام محكمة النقض

في القذف

١ — من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنبل منه .

(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨١) .

٢ — متى كان الحكم المظنون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن قصد اذاعة ما نسبته الى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من أن الطاعن تعمد ارسال شكواه الى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف والسب . وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وثائق الدعوى وظروفها دون معقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناقى عقلا مع هذا الاستنتاج

فإن الحكم اذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دلل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتتحصر به دعوى القصور في التسبب .

(نقض ٢١/٥/١٩٨٠ السنة ٣١ من ٦٥٥) .

٣ — الأصل في القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه بما أوردته من أن المظعون ضده نسب للمدعى بالحق المدنى أنه يؤجر شقة مقروشة « لن هب ودب » وأنه يقيم بها أحيانا حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد الى ما قبل الفجر . هو بلا شك مما ينطوى على مساس بكرامة المدعى بالحق المدنى ويدعو الى احتقاره بين مخالفيه ومن يعاشرهم في الوسط الذى يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .

٤ — متى كانت العبارات المنشورة كما يكشف عنوانها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصور — دالة على أن الناشر انما رعى بها الى اسناد وقائمه مهيئة الى المدعية بالحقوق المدنية هى أنها تستغل بالجاسوسية للأرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسناء وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين فإن ايراد تلك العبارات بما أشتملت عليه من وقائع مدعزة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائى .

ولا يغنى المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريمة أجنبية وأنه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصححها • فإن الاسناد في القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتين في صحة الأمور المدعاة •

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٠) •

٥ — أن القانون إذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فإنه لم يحتتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها بل لقد أكتفى بأن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه فاذا نسب المتهم الى المجنى عليه (وهو مهندس باحدى البلديات) أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك فهذا قذف سواء أكان الاسناد مكونا لجريمة أم لا •

(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٤٣) •

٦ — متى أسند المتهم عن علم باحدى طرق العلانية الى المجنى عليه (وهو عمدة) أمرا معينا لو صح لأوجب معاقبته وعجز عن اثبات حقيقة ما أسنده اليه • فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب • ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ ما دام الثابت بالحكم أنه كان سعيه النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمجنى عليه على أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مما سوء القصد متى توافرت أركانه •

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٤/٦/١٩٣٧) •

٧ - لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف فمتى كان المفهوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها اسناد أمر شائن الى شخص المقذوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند اليه أو احتقاره عند أهل وطنه فان ذلك الاسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القلب أو الأسلوب الذى صيغ فيه .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٣٣) .

٧ - يتوافر القصد الجنائى فى جريمة القذف والسب متى كانت العبارات التى وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .

٨ - القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق الا اذا كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها .

وقد استقر القضاء على أنه فى جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها - فاذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة فى هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة فى نفس الناشر .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/١١/١٩٦٥) .

٩ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفًا معاقبًا عليه ما دام

القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه .

واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتتافر عقلا مع هذا الاستنتاج فاذا كان مفاد ما خلص اليه الحكم انتفاء سوء القصد عن المطعون ضدهما وكان هذا الاستخلاص سائغا وسليما فان تكييف الواقعة بأنها لا تعد قذفا ليس فيه مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤) .

١٠ — من المقرر أن القانون في سبيل تحقيق مصلحة عامة قد استثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية أو المكلفين بخدمة عامة متى توافرت فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أي لمجرد المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها (الثاني) ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (الثالث) أن يقوم الطاعن باثبات كل أمر أسنده الى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب أما اذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب وكانت عبارات . القذف موضوع الجريمة — المشار اليها بمعدونات الحكم المطعون فيه — لا تتعلق بعمل المطعون فيه بل بحياته الخاصة أي بصفته فردا فانه لا يجوز اثباتها قانونا . ويكون دفاع الطاعن من أنه يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٣٠٢/٢ من قانون العقوبات بمقبولة أنه قدم المستندات الدالة ليس من شأنه — بفرض صحته — نفى مسؤولية الطاعن

عن الجريمة التي قارفها ومن ثم فإن ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند .

(نقض جلسة ١٩٨٠/٥/٢١ السنة ٣١ ص ٦٥٦) .

١١ — لقاضي الموضوع أن يفصل نهائيا فيما اذا كان سوء انقص متوافرا عند المتهمين عدمه وليس مقيدا بقواعد اثبات خاصة كضرورة وجود عداء بين المجنى عليه والمتهم بل أن سوء القصد يصح استنتاجه من ظروف الدعوى والقرائن — ثم انتهت المحكمة الى أنه لا يعفى القاذف من العقاب لكونه نقل الأخبار التي ذكرها عن غيره من الناس أو من انجرائد ويكفي بيانا لاثبات العلنية أن تذكر محكمة الموضوع في حكمها أن القذف حصل في جريدة لأن المفهوم بداهة أن الجرائد معدة للتوزيع ومن شأنها أن يطلع عليها الجمهور .

(محكمة النقض والابرار — حكم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ — مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ١١٤) .

١٢ — ركن العلانية في جريمة القذف مناط توافره أن يكون الجاني قد قصد اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) .

١٣ — مجرد تقديم شكوى الى جهة الاختصاص في حق شخص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام أن القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه .

(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) .

١٤ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو ما يطمئن انيه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى حد ذلك لا يغطي في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥) .

١٥ - تحرى معنى اللفظ تكيف قانوني . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥) .

١٦ - ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه تحدث عن ركن العلانية بقوله « وعن ركن العلانية فلما كانت الشكوى التى حوت ما اسند الى المدعى عليها من نعت للمدعى المدنى بالأوصاف والألفاظ سالفه الذكر . قد تقدمت بها الى جهة رسمية من جهات التحقيق وقد تداولت بين أيدي العاملين بتلك الجهة حتى تأخذ دورها في العرض أو القيد فانه على ذلك يكون ركن العلانية قد توافر كما أن الحكم المطعون فيه قد أضاف في صدد التدليل على توافر ركن العلانية قسوله ان طرق العلانية لم ترد في المادة ١٧١ عقوبات على سبيل الحصر الا أن الضابط فيها جميعا في اعتبار العلانية متوافرة أن يكون المتهم قد أتاح لعدد من الناس بغير تمييز العلم بعباراته على النحو الذى سيهبط بمكانة المجنى عليه لحيهم ويمس بشرفه واعتباره في الصورة التى يجرمها القانون وأنه لا يجب أن يكون التوزيع بالنسبة حدا معينا بل يكفى أن يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلا وسواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة أو عدة صور لما كان ذلك وكان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى

جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . كما أنه من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والأخرى انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر الحليل على أن الطاعة قصدت اذاعة ما أسندته الى المدعى بالحق المدني كما أنه لا يفيد سوى افتراض علم الطاعة بتداول الشكوى التي قدمها للسيد المستشار النائب العام بين أيدي الموظفين وكان هذا الذي ذهب اليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتما بطريق اللزوم أن الطاعة انتوت اذاعة ما هو ثابت بالبلاغ بقصد التشهير والاضرار بالمدعى بالحقوق المدنية فان الحكم يكون قد خلا من استظهار هذا القصد الأمر الذي يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث باقى أوجه الظمن .

(الطمن رقم ٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٩) .

١٧ — من المقرر أن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت الفاظ السب في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة .

(الطمن رقم ٥٩٧٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٩) .

١٨ — العلانية في جريمة القذف : —

ومن حيث أنه يبين من مطالعة المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظمن — أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه لدى محكمة

الدرجة الثانية الدفع بانتفاء ركن العلانية فيما أسنده للمدعى بالحقوق المدنية .

ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما مجمله أن الطاعن أعلن المدعى بالحقوق المدنية بمذكرة بدفاعه في الدعوى رقم ٤٣٤٧ لسنة ١٩٨١ مستعمل القاهرة تضمنت عبارات اعتبرها الحكم ماسة به .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق الابتوافر عنصرين أولهما توزيع المذكورة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز وثانيهما انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب كما أنه من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في هذه الجريمة أن يبين عنصر العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وكان ما حصله الحكم في صدد بيانه واقعة الدعوى وفحوى المستندات التي قدمها المدعى بالحقوق المدنية لا يتوافر فيه عنصر العلانية ذلك بأنه لا يكفي لتوافر العلانية أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها ورقة رسمية تداولتها أيدي موظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه وكان الحكم قد أغفل بيان مقصد الطاعن من فعله فان الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩) .

١٩ - وأيضا - لما كان من المقرر أنه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف والسب أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتهما شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني

قد قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه واذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يستظهر الدليل على أن الطاعنين قصدا اذاعة ما أسنده إلى المطعون ضده الأول مما يصمه بالقصور .

(الطعن رقم ٧٩٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١) .

٢٠ — وحيث أنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالاذانة في جريمتي السب أو القذف يجب أن يبين الملائية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى وأن يشتمل بذاته على ألفاظ السب وعبارات القذف حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه لم يبين فيما نقله من صحيفة الدعوى المباشرة أو فيما أورده دليلا على ثبوت التهمة في حق الطاعن كيفية توافر ركن الملائية في حقه كما خلا من بيان ألفاظ السب وعبارات القذف وكان لا يغنى عن هذا البيان الاحالة في شأنه إلى ما ورد بمحضر الشكوى الإداري — هذا فضلا عن أنه لم يبين محوى الأدلة التي استند إليها في قضائه — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

(الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨) .

٢١ — ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي استند إليها في أدانة الطاعن بالجريمتين المسندتين إليه خلص إلى إجابة المدعى بالحقوق المدنية إلى طلبه الزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ مائة

وواحد جنيته على سبيل التعويض المدني المؤقت دون أن يعنى باستظهار عناصر المسؤولية المدنية وأساس قضائه بالتعويض على الرغم من أنها من الأمور الجوهرية التي يعمين تبيانها في الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان في شقه الخاص بالدعوى المدنية بما يمثله ويوجب نقضه والاعادة في هذا الخصوص ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة ووحدة الأساس في الدعويين يقتضى نقضه والاعادة أيضا فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها مع الزام المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٦٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣١) .

٢٢ — وحيث أنه من المقرر أن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت اللفاظ السب والقذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على القول بأن المتهمة اسندت الى المطعون ضدهما الثاني والثالثة قذفا علنيا أمام جمهور غفير من الناس دون أن يبين المكان الذي حصل فيه القذف فإنه يكون قاصرا قصورا يسيه بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضدهما الثاني والثالثة المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣١) .

٢٣ — ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية في ٢ من مارس ١٩٨٧ أن محامى الطاعن دفع بمحرم قبول الدعويين الجنائية والمدنية عن جريمة القذف المسندة اليه لرفع المجنى عليها المدعية

بالحقوق المدنية — الدعوى بطريق الادعاء المباشر في ٣١ من مايو سنة ١٩٨٤ بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على علمها بالجريمة ومرتكبها في ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٤ .

لما كان ذلك وكان الدفع المبدي من الطاعن جوهريا من شأنه — ان صح — أن يتغير به الرأي في قبول الدعويين الجنائية والمدنية فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادتاة الطاعن دون أن يتعرض البتة للدفع ذلك المبدي منه ايرادا له أو ردا عليه يكون قد تعيب بالقصور والاخلال بحق الدفاع متمينا نقضه فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية والاعادة مع الزام المدعية بالحقوق المدنية المطعون ضدها المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١١٢٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٥/١/١٩٩١) .

٢٤ — للمجنى عليه المضر الذي يدعى بحقوق مدنية حق اقامة الدعوى المباشرة قبل التهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى انما يشترط أن يتم الادعاء المباشر في خلال المدة التي تقبل فيها الشكوى والمنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .

(الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩١) .

٢٥ — اذا كانت عبارات القذف والسب مكتوبة في صحيفة الاستئناف المرفوع من التهم وتقديمها الى قلم محضري مركز بنها لاعتلائها وأعلنت ومن ثم فقد تم تداولها بين موظفي دائرة مركز بنها مما يكشف عن وقوع جريمة القذف والسب العلني بدائرة مركز بنها

- ومن ثم تختص محكمة جنح مركز بنها محلها بنظر الدعوى .
(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٦) .

٢٦ — لما كان الأصل في القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه ومن حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها وفراعى عبارتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . وكان الحكم الغيابى الاستثنائى الذى تبناه لأسبابه الحكم المطعون فيه قد أورد أن الطاعن نسب إلى المجنى عليهم فى صحيفتى الدعويتى المرفوعتين منه قبلهما أن أحدهم وهو القاضى الذى حرر مسودة الحكم فى الدعاوى أرقام ٠٠٠٠ قد تعدد التزوير فى هذه المسودة وشاركه رئيس وعضو الدائرة وهى عبارات مهينة شائنة تنطوى بذاتها على المساس بكرامة القضاة المذكورين وشرفهم واعتبارهم وتدعو الى عقابهم قانونا بجنايتى التزوير فى الأوراق الرسمية والاشتراك فيها المعاقب عليهما بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عملا بالمادة ٢١١ من قانون العقوبات فضلا عما فى تلك العبارات من دعوة الى احتقارهم بين مخالطهم ومن يعاشرهم فى الوسط الذى يعيشون فيه بل بين الناس كافة الأمر الذى تتوافر به فى حق الطاعن جريمة القذف والاهانة كما هما معرفتان به فى القانون فان النعمى على الحكم فى هذا المعنى يكون غير صحيح .

- (الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠) .

٢٧ — الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى

يتضمن اسناد فعل يمد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولحكمه النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم الملغى فيه قد أورد أن الطاعن الأول نسب الى المدعى بالحقوق المدنية في المذكرة المقدمة منه أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطعم فيما لا يطعم فيه غيره من الفصوم وأنه ليس قاضيا فحسب بل شريك في جراح للسيارات وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة وهي عبارات تتطوى على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني وتدعو الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معروفة في القانون • ومن ثم فإن منعى الطاعن بخطأ الحكم في تطبيق القانون بمقولة أن القسانون لا يؤثم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة • وان ذلك وان كان يشكل مخالفة مهنية تستوجب المؤاخذه التأديبية الا أنها لا تكون أية جريمة ولا تقوم بها جريمة القذف غير صحيح في القانون •

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) •

٢٨ — مسؤولية الموكل والوكيل : —

من القواعد المقررة عدم مساعلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساعلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا فاذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته — التى تضمنت وقائع القذف — الا أنه بالقطع يمدد بكافة المعلومات والبيانات

انلازمة لكتابة هذه المذكرة التى يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الأساس ولا يمكن أن يقال ان المحامى يمتدع الوقائع فيها ولا يقدح فى ذلك ما قرره محامى الطاعن فى محضر جلسة المحاكمة من أنه وحده هو المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة فى الدعوى •

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) •

٢٩ — متى كانت العبارات المنشورة — كما يكشف عنوانها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصور — دالة على أن الناشر انما رعى بها الى اسناد وقائع مهيئة الى المدعية بالحقوق المدنية هي أنها تشتغل بالجاسوسية لأرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسناء وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين فان ايراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائى ولا يغنى المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة افرنجية وأنه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصححها فان الاسناد فى القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الاذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتين فى صحة الأمور المدعاة •

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٦) •

٣٠ — متى كلنت الألفاظ التى جهر بها المتهم وأثبتها الحكم تشمل اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا فى العرض فان ذلك يعتبر قذفا •

(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٨) •

٣١ — ان القانون اذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه فانه لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها بل قد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقيق المجنى عليه عند أهل وطنه . فاذا نسب المتهم الى المجنى عليه (وهو مهندس باحدى البلديات) أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك فهذا قذف سواء أكان الاسناد مكونة لجريمة أم لا .

(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢) .

٣٢ — متى أسند المتهم عن علم بالحدى طرق العلانية الى المجنى عليه (وهو عمدة) أمرا معينا لو صح لأوجب معاقبته وعجز عن اثبات حقيقة ما أسنده اليه فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ ما دام الثابت بالحكم أنه كان سيء النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمجنى عليه على أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٦/١٤) .

٣٣ — لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف فمتى كان المفهوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها اسناد أمر شائن الى شخص المقتذوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند اليه أو احتقاره عند أهل وطنه فان ذلك الاسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٣/١٢/١١) .

— القذف في حق الموظف : —

٣٤ — أن المقرر أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظف هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة اثبات صحة الوقائع التي اسندها الى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائفا من الأدلة التي أوردها وما اعتقه من أسباب الحكم المستأنف ثبوت جريمتي القذف والاهانة في حق الطاعن وأنه كان سبىء النية حين وجه مطاعنه الى عضو يمين هيئة المحكمة وهو موظف عام — مما ينتقى معه شرط حسن النية الواجب توافره للاعفاء من العقوبة فإن ما يثيره الطاعن من مجادلة حول تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ومصادرة في اثبات ما قذف به يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

٣٥ — يشترط قانونا لاباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظف العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة أما إذا كان القاذف سبىء النية ولا يقصد من طعنه الا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا تقبل صحة وقائع القذف وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائفا من الأدلة التي أوردها سوء نية الطاعن وقصده التشهير بالمطعون ضده فإنه لا يجديهِ النعمى على المحكمة أنها حرمته من اثبات صحة عبارات

القذف ويكون ما يثيره في هذا الوجه من النعى في غير مجله .

(الطمن رقم ٦٠٩٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢) .

٣٦ — العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالظمن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الاذاعة ووقوع الاذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة .

(الطمن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥) .

٣٧ — يشترط قانوننا لإباحة الظمن المتضمن قذفا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة فإذا كان القاذف سميء النية ولا يقصد من طعنه الا شفاء ضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف وتجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

(الطمن رقم ١٢١٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢) .

٣٨ — ان ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب ما دام قد عجز عن اثبات حقيقة ما أسنده اليه .

(الطمن رقم ٣١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢١) .

٣٩ — ان القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه الى الموظف أو من في حكمه توافر شرطين هما حسن النية واثبات صحة

وقائع القذف كلها فإذا كان المتهم لم يستطيع اثبات صحة جميع الوقائع
انتي اسندتها الى المجنى عليه فان خطأ الحكم في صدد سوء النية لا يكون
لـ من أثر في الادانة .

٥. الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤ () .

٤٠ - معنى حسن النية :

ان حسن النية المشروط في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس
معنى باطنيا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة
ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده
في تصرفه فيها على أسباب معقولة ولقد أشارت الى هذا المعنى تعليقات
وزارة الحقانية على المادة ٢٦١ من قانون العقوبات السابق « المادة ٣٠٢
الحالية » حين قالت « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في
ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادرا عن سلامة نية وأن يكون قدر
الأمور التي نسبها الى الموظف تقديرا كافيا » وليست هذه الإشارة الا
تطبيقا لقاعدة اعتمدها قانون العقوبات في المادة ٦٣ الواردة في باب
الأحكام العامة والتي أوجبت على الموظف لكي يدرأ عن نفسه مسئولية
جريمة ارتكبتها بحسن نية تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن
اجراءه من اختصاصه أن يثبت لبيان حسن نية أنه لم يرتكب الفعل الا
بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا
على أسباب معقولة وقد ذكرت تعليقات وزارة الحقانية على هذه المادة
أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٧ ، ٧٨ من قانون العقوبات الهندي الذي
عرف حسن النية في المادة ٥٢ صراحة بقوله « لا يقال عن شيء انه عمل
أو صدر بحسن نية اذا كان قد عمل أو صدر بمخبر التثبت أو الاقتتات
انواجب » هذا ولقد أوجب المشرع فضلا عن ذلك على القاذف الذي

يحتج بحسن نيته أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقذوف مخاصمة تدل بذلك على أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضا أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة واقعة وأنه لا يكفى القاذف أن يكون قد تثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقذوف في حقه دون دليل .

(الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٤٦) .

٤١ — متى كانت عبارات القذف في حق موظف شائنة في ذاتها خادشة شرف المجنى عليه واعتباره فالقصد الجنائي يعتبر متوافرا في حق قائلها ويكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة باثبات أمرين أولهما صحة جميع الوقائع التي أقام عليها المتهم عبارات قذفه وثانيهما حسن نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء مطاعنه إلى الخير لبلاده ولم يقصد التشهير بالمجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١/٤/١٩٤٩) .

٤٢ — إذا كانت وقائع القذف المسندة إلى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلحي بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أي بمصفته فردا فلا يجوز قانونا اثباتها .

(الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٣ ق جلسة ٥/٦/١٩٣٣) .

— حق النقد المجاح :

٤٣ — النقد المجاح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته

وهو ما تم يخطئ الحكم في تقديره ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة وهو سياسة توفير الأدوية والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عنام يهم الجمهور . ولما كانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين فإن النemy على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٠) .

٤٤ — النقد لا يخرج عن كونه قذفا متى اشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله ولا يجدى بالمتهم أن تكون العبارات التي أسند فيها الى المجنى عليه أمورا لو صحت لأوجبت عقابه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه قد سيقت على سبيل الفرص لا على أنها حقيقة . فان القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة الى دليل آخر ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه انما كانت نقدا مبالا الا اذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع التي أسندها الى الموظف .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١٥) .

— حق التبليغ :

٤٥ — من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فلذا كان مفاد

ما خلص اليه الحكم انتقاء سوء القصد عن المظنون ضدهما وكان هذا الاستخلاص سائما وسليما فان تكييفه الواقعة بأنها لا تعد قدفا ليس فيه مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤) .

٤٦ — من المقرر أن حق الالتجاء الى القضاء وان كان من الحقوق التي تثبت للكافة فلا يكون من استعماله في حدوده مسؤولا جنائيا ومدنيا عما ينشأ من استعماله من ضرر للغير . الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء الاساءة الى الغير والتشهير به ومضارته بأن كان مبطلا في دعواه . لا يقصد منها الا ايلام المدعي عليه والخط من كرامته وشرفه واعتباره والنيل منه فحينئذ تحق عليه المساءلة الجنائية متى توافرت عناصرها .

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٨٣) .

— احكام مختلفة في القذف :

٤٧ — مسؤولية رئيس التحرير :

مسؤولية رئيس التحرير مسؤولية مفترضة منهاها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ينشأ أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد أو ذلك من أعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسؤولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر ما دام قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسؤولية المفترضة انما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه

عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمستوليتة اذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب فقد حقت عليه مستوليتة الفرضية ولا يمكنه التمتل منها الا اذا كان القانون لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا لا يفيد عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظه أو علما خاصا لا تدل على وجوده معانى المقال المستفادة من قراءة عباراته وألفاظه .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٤)

٤٨ - القذف والدفاع :

يدخل في معنى الخصم الذى يعنى من عقب القذف الذى يصدر منه أمام الحكم طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتمثل بموضوع الخصومة وتتضمنها ضرورات الدفاع .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦)

٤٩ - اذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولا عنه طبقا للمادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، أما اذا كان قد خرج من ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه ويجب مساءلته مدنيا عما وقع منه ولذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبحثه من هذه الناحية والا كان حكمها مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٤٢)

٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقاً لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٩) .

الباب الثاني

البلاغ الكاذب

النص القانوني : —

بعد أن نص المشرع في قانون العقوبات على أركان جريمة القذف وشروطها في المادة ٣٠٢ منه نص في المادة ٣٠٣ سالفه الذكر على عقوبة جريمة القذف وهي أنه يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيته أو بإحدى هاتين العقوبتين — فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيته أو بإحدى هاتين العقوبتين *

— بعد ذلك نص المشرع في المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على أنه « لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد انحكام القضاة أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله » *

— وجاءت جريمة البلاغ الكاذب في المادة ٣٠٥ من ذات القانون وذلك حينما نص المشرع على أنه :

« وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به » *

تطبيقات واحكام



جريمة البلاغ الكاذب

— تعريف البلاغ الكاذب :

بعد أن قررت المادة ٣٠٤ عقوبات قاعدة أنه « لا يحكم بهذا العقاب (عقاب القذف) على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لمعقوبة فاعله » أرذفت المادة ٣٠٥ عقوبات قائلة « وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فتستحق المعقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به » .

ومن هذين النصين يمكن تعريف جريمة البلاغ الكاذب بأنها تعتمد اخبار احدى السلطات العامة كذبا ما يتضمن اسناد فعل معاقب عليه الى شخص معين بنية الاضرار به^(١) .

وفي تعريف آخر قيل بأن البلاغ الكاذب هو اخبار بواقعة غير صحيحة تستوجب عقاب من تستند اليه . موجه الى أحد الحكام القضائيين أو الإداريين ومقترن بالقصد الجنائي^(٢) .

(١) الدكتور رعوف عبيد — جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال
طبعة ١٩٧٨ ص ٢٦٢ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات القسم
الخاص طبعة ١٩٨٦ ص ٧٢١ .

— العلة تجريم البلاغ الكاذب :

وقد استهدف المشرع من تجريم البلاغ الكاذب ضمان شرف الناس واعتباره في مواجهة أساءة استعمال الحق في التبليغ عن الجرائم المكفول للناس جميعا في مواجهة الشكاوى الكيدية وواقع الأمر أن المصلحة المحمية في هذه الجريمة هي مصلحة مزدوجة فهي من ناحية خاصة للأفراد في حماية شرفهم واعتبارهم في مواجهة البلاغات الكاذبة . وهي من ناحية أخرى مصلحة عامة تبدو في حماية السلطات الادارية والقضائية من شر التضليل عن طريق مدحا بالبلاغات الكاذبة التي تعطل وظيفتها وتشوه مقصدها (٣) .

الفرق بين جريمتي القذف والبلاغ الكاذب :

سوق أحكام البلاغ الكاذب على هذا النسق يشتر بأن بين جريمتي القذف والبلاغ الكاذب شيئا من الارتباط مع انهما تختلفان اختلافا جوهريا فان جريمة القذف من الجرائم التي تشترط فيها العلانية وليست كذلك جريمة البلاغ الكاذب بحليل قول الشارع (ولو لم يحصل فيه اشاعة غير الاخبار المذكور) كما وأن جريمة القذف تتم بنشر الوقائع المسندة الى المجنى عليه أو اذا عتبا بين الجمهور باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع فلا تتم إلا بإبلاغ الوقائع المسندة الى المجنى عليه الى الحكام الاداريين أو القضائيين ولا يشترط أن يقع ذلك علانية كما تقدم بل يطلب وقوعه بطريقة سرية على سبيل الشكاوى أضف الى ذلك أن جريمة القذف تتم بالنشر سواء كانت الوقائع المسندة صحيحة أو كاذبة أما جريمة البلاغ الكاذب فمن أركانها الأساسية أن يحصل

(٣) الدكتور أحمد غنحي سرور — الوسيط في قانون العقوبات الطبعة

التبليغ عن أمر مكذوب نعتما والا فلا جريمة • ولا بد في جريمة البلاغ الكاذب أن يحصل التبليغ عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله أما القذف فيكفي في بعض صورته أن تكون الوقائع المسندة الى المجنى عليه موجبة لاحتقاره عند أهل وطنه (٤) •

أركان جريمة البلاغ الكاذب :

يستفاد من نص المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ أن جريمة البلاغ الكاذب لا تتكون الا بتوافر خمسة أركان هي (١) أن يكون هناك بلاغ أو أخبار (٢) عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله (٣) . أن يكون البلاغ قد قدم الى الحكام القضائية أو الاداريين (٤) أن يكون الأمر المبلغ عنه كاذبا (٥) أن يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد • وفيما يلي تفصيل لكل ركن :

الركن الأول : البلاغ أو الاخبار :

المادة ٣٠٥ عقوبات تنص بصفة عامة على عقاب [من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد] مما يفيد أن الجريمة يمكن وقوعها من أى شخص مهما كانت صفته وينبنى على ذلك أن العقاب ليس مقصورا على البلاغ الذي يقدمه شخص عن جريمة يدعى أنها وقعت على غيره بل يتناول الشكوى التي يرفعها المجنى عليه عن جريمة يزعم أنها وقعت عليه هو حتى ولو ادعى فيها بحق مدنى • ويعاقب على البلاغ الكاذب حتى ولو كان حاصلا من موظف عمومى في أثناء تأدية وظيفته • ويعاقب على انبلاغ الكاذب سواء حصل شفاهة أو بالكتابة كما يستوى أن يكون

(٤) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٢٢٤ •

مرفوعا على صورة خطب أو عريضة أو مدونا في مذكرة مقدمة للقضاء .
وبستوى أن يكون البلاغ مسطورا بيد المبلغ أو بيد غيره موقعا عليه باسم
المبلغ أو خاليا من التوقيع مطبوعا أو مخطوطا وكل ما يكنى هو أن يكون
صادرا من المبلغ .

ويشترط أن يكون البلاغ الكاذب صادرا عن محض وإرادة المبلغ
ومن تلقاء نفسه والا فلا جريمة ولا عقاب وهذا مبدأ ثابت قرره القضاء
في أحكام كثيرة فلا بعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب الشخص الذى
يتهم بجريمة فيقرر عند استجوابه في التحقيق مطومات كاذبة يسند فيها
التهمة الى غيره دفاعا عن نفسه .

وإذا ثبت أن البلاغ الكاذب لم يقدم الا بالتواطؤ بين المبلغ
والشاهد جازت معاقبة هذا الأخير على اعتبار أنه شريك بالاتفاق في
جريمة البلاغ الكاذب . لكن مما تجب ملاحظته أن البلاغ الكاذب يعد
صادرا عن محض إرادة المبلغ ومن تلقاء نفسه وإلى أن السلطة التى
قدم إليها سألت المبلغ بعد ذلك وطلبت إليه إبداء معلومات جديدة أو
دعته لبيان أو تكميل ما أورده في بلاغه فإن هذه الأقوال تعتبر أنها
تكون مع البلاغ نفسه مجموعا لا يتجزأ ومن هذا المجموع يجب تفهم
معنى الاتهام ومرماه وبناء عليه يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب من
يقدم بلاغا خاليا من أسماء أشخاص المبلغ ضدهم إذا كان عند التحقيق
الذى عمل عقب هذا البلاغ قرر أنه يعرفهم وذكر أسمائهم فعلا .
وأخيرا فإنه لا يلزم أن يكون الأخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر إذ
القانون لا يشترط أن يكون الأخبار حاصلا عن أمر مجهول لدى ذوى
السلطة (٥) .

(٥) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثانى
ص ١٢٠ وما بعدها .

الركن الثاني : الأمر المبلغ عنه :

أشار نص المادة ٣٠٤ عقوبات الى التبليغ الى الحكام القضائيين أو الاداريين فلذا من المستقر عليه أن التبليغ الكاذب معاقب عليه سواء أنصب على واقعة تستوجب عقوبة جنائية أم مجرد عقوبة تأديبية عن مجرد مخالفة ادارية وذلك عندما يكون التبليغ ضد موظف عمومي أو مكلف بخدمة عامة الى رئيسه الادارى . أما اذا كان التبليغ عن أمور لا تخضع للعقاب فلا يتوافر الركن المادى لهذه الجريمة . ويكفى للعقاب أن تكون للواقعة المبلغ عنها مظاهر الجريمة ولو تبين بعد التحقيق أن القانون لا يعاقب عليها لفقدان ركن من أركانها كمن يبلغ عن شخص كذبا أنه قد زور عليه خطبا أو سندا عرفيا ويتضح بعد البحث أن التزوير على فرض صحة حصوله لا عقاب عليه لانتفاء ركن الضرر أو كمن يبلغ عن آخر بسوء نية أنه يحرز سلاحا بغير ترخيص وهو يعلم أن الترخيص موجود ثم تتضح الحقيقة بعدئذ . أو أنه يخفى أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة وبعد التحقيق يبين أنها متحصلة من طريق مشروع يعرفه المبلغ والعبرة هي دائما بأثبات سوء نية المبلغ مع قصد الأضرار بالمبلغ ضده : كما تتحقق الجريمة ولو تبين أن الواقعة المكذوبة على فرض صحتها تكون قد سقطت بمضى المدة أو أنه يلزم فيها شكوى أو طلب أو إذن لتحريك الدعوى عنها^(٦) .

الركن الثالث : الجهة المقدم اليها البلاغ :

يشترط أن يرفع البلاغ الى أحد موظفى السلطتين القضائية أو الادارية فهاتان السلطتان هي اللتان تملكن حق العقاب والتأديب ويدخل

(٦) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٢٦٧ .

في هاتين السلطتين رجال الضبطية القضائية ذوو الاختصاص العام وذوو الاختصاص الخاص فيما يتعلق بالأعمال المنوطة بهم . وأعضاء النيابة العمومية والقضاة والمديرون وعلى العموم جميع الموظفين القضائيين أو الإداريين المختصين بلجراء التحريات والتحقيقات الجنائية أو الإدارية عن الوقائع المبلغ عنها أو تقرير العقوبات عند ثبوت صحة البلاغ .

ولا يشترط أن يقدم البلاغ الى الرئيس المختص مباشرة بل يكفي أن يكون قصد المبلغ تقديم البلاغ الى الرئيس المختص ولو من طريق غير مباشر ومن هذا القبيل رفع البلاغ عن طريق النشر في الصحف السليخة على صورة خطاب مفتوح الى الرئيس المختص بتحقيق الوقائع التي يتضمنها البلاغ . فمثل هذا البلاغ يعاقب عليه متى كان كاذبا وصاحرا عن سوء قصد لأن الطريقة التي اتبعت في التبليغ كافية لايصال البلاغ الى علم الجهة المختصة ولو عن طريق غير مباشر . ولم يتعرض القانون للبلاغ الكاذب الذي يرفع الى السلطة التشريعية استنادا الى المادة ٢٢ من الدستور ولا نزاع في أن البلاغ يعاقب عليه في هذه الحالة اذ البلاغات التي ترسل الى البرلمان تبلغ الى الجهات المختصة بالتبليغ على هذه الصورة من قبيل التبليغ غير المباشر وهو لا يمنع العقاب كما تقدم . ولكن لا عقاب على من يقدم بلاغا كاذبا الى إحدى السلطات الأهلية فمن يبلغ كذبا سيذا عن جريمة ارتكبتها خادمه أو والدا عن جريمة ارتكبتها ولده وخلاصة ما تقدم أنه يجب لتطبيق أحكام البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ قد رفع الى السلطة القضائية أو الإدارية ولو من طريق غير مباشر فاذا كان البلاغ لم يرفع الى إحدى هاتين السلطتين فلا عقاب كما أنه يجب النجس في الحكم على أن البلاغ قد رفع الى إحدى السلطتين المذكورتين والا كان الحكم باطلا (٧) .

(٧) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٢٧ وما بعدها — الأستاذ

حسن مصطفى المرجع السابق ص ١٩ .

الركن الرابع : كذب البلاغ :

ينبغي أن يكون التبليغ عن واقعة مكذوبة وهي تعد كذلك إذا كانت مختلفة من أساسها أو إذا كان اسنادها الى المبلغ ضده متعمدا فيه الكذب ولو كان للواقعة أساس من الواقع .

ولا يلزم أن يكون الاسناد الى المبلغ ضده على سبيل الجزم والتأكيد بل يكفي أن يكون على سبيل الاشاعة أو الظن والاحتمال أو حتى بطريق الرواية عن الغير ما دام وقع ذلك بسوء قصد وبنية الاضرار . كما لا يلزم أن تكون الوقائع المبلغ عنها مكذوبة بل يكفي أن يكون بعضها كذلك متى توافرت الأركان الأخرى كما يكفي المسخ أو التشويه أو الاخفاء ما دام من شأنه الايقاع بالمبلغ ضده والا لا يمكن المبلغ أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة ضمن أشياء صحيحة ويفر من العقاب على أن مجرد عدم الدقة في بعض التفاصيل أو المبالغة الطبيعية المألوفة في بعضها الآخر لا يكفي لتوافر البلاغ الكاذب ما دامت الواقعة الجنائية صحيحة في جملتها وفي أركانها الضرورية (٨) .

ودعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة الحاصل عنها التبليغ ولكن يجب أن يلاحظ أنه وأن كان القانون أباح معاقبة من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد ولو لم تتم دعوى بما أخبر به الا أن هذا مفروض عند عدم إقامة الدعوى بشأن موضوع الأخبار أما إذا رفعت به دعوى صار من الواجب انتظار الفصل فيها وبعد ذلك تنظر دعوى البلاغ الكاذب وذلك خشية تناقض الأحكام تناقضا معنيا وعلى هذا يمكن القول بأن الأمر في دعوى البلاغ الكاذب لا يخرج عن إحدى حالات ثلاث :

(٨) المذكور رؤوفاً غيبيد المرجع السابق ص ٢٦٥ .

الحالة الأولى : أن تكون الدعوى قد رفعت بعد صدور حكم نهائى من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده مما أسند إليه أو بعد صدور قرار من قاضى التحقيق أو من قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية أو بعد صدور أمر من النيابة بحفظ أوراق القضية ففى هذه الحالة يكون لحكم البراءة قوة الشئ المحكوم به فيما يتعلق بكذب البلاغ ويجب على المحكمة أن تحكم بمعقاب المبلغ متى كانت الأركان الأخرى للجريمة متوفرة .

أما أمر الحفظ أو القرار بأن لا وجه فلا يقيدان المحكمة ولها الحق فى إعادة التحقيق والحكم بما يظهر لها ذلك أن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا حجية فيه على قاضى جنحة البلاغ الكاذب الذى يجب عليه حتما أن يستمع لدفاع التهم وأن يحقق الأمر المضر به تحقيقا يقتنع هو معه بكذب البلاغ فى الواقع أو عدم كذبه .

الحالة الثانية : أن تكون الدعوى قد رفعت أثناء نظر الدعوى انجنائية الخاصة بموضوع الاخبار نفسه وفى هذه الحالة يجب على المحكمة التى رفعت اليها دعوى البلاغ الكاذب انتظار الفصل فى دعوى موضوع الاخبار قبل الحكم فى دعوى البلاغ الكاذب .

الحالة الثالثة : أن تكون الدعوى قد رفعت قبل اجراء أى تحقيق عن الوقائع التى تضمنها البلاغ وفى هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بايقاف الفصل فى دعوى البلاغ الكاذب الى أن يثبت كذب البلاغ لدى السلطة المختصة بل يكون لها أن تحقق بنفسها الوقائع التى تضمنها البلاغ وأن تأخذ فى اثبات كذبها بكل ما تراه مؤديا لاقتناعها ويكون الحكم كذلك ولو كان الأمر المبلغ عنه جنائية فيجوز للمحكمة الجزئية المختصة بالحكم فى دعوى البلاغ الكاذب أن تتولى بنفسها تحقيق صحة

التهمة المرفوع عنها البلاغ أو كذبها ولو أنها بحسب القواعد الأصولية غير مختصة بالفصل في الجنایات^(٩) .

الركن الخامس : القصد الجنائي :

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتقواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه . وليس في قيلم أحد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتما .

المقنونة :

عقوبة البلاغ الكاذب هي ذات عقوبة القذف المنصوص عليها بالمادة ٣٠٣ عقوبات أى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . فإذا كان البلاغ الكاذب في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابة عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

(٩) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية ص ١٣٦ .

من احكام محكمة التقضى فى البلاغ الكاذب

(١) احكام عامة :

١- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تمعد الكذب فى التبليغ مما مقتضاه أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة. وأن المبلغ ضده برىء منها وأنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقينى وأن تستظهر ذلك فى حكمها بحليل ينتجه عقلاً . كما أنه يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً سوءه والاضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين منه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بوضوح .

(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٤) .

٢ - من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ فى جريمة البلاغ الكاذب على انتفاء سوء القصد ونية الاضرار فى حقه - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة ذاتها فالتعويض خطأ مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادراً من قبيل التسرع فى الاتهام أو بقصد التعويض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو فى القليل عن رعونة أو عدم تنصر لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساعلة المظنون ضدهما بالتعويض عنه

أولا • فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية •

(الطعن رقم ٧٦٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٥) •

٣ — التبليغ عن الوقائع الجنائية حق وواجب على كل انسان معاقبته واقتضاء التعويض منه لا يصح الا اذا كان قد تمعد الكذب في بلاغه •

(الطعن رقم ٥٧٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١/٢/١٩٨٤) •

٤ — شرط توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وعلم الجاني بكذبها وانتواؤه بالسوء والاضرار بالمجنى عليه •

(الطعن رقم ٥٣٥٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٣) •

٥ — وجوب ايراد الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب الأدلة التي استخلص منها كذب البلاغ •

(الطعن رقم ٥٤٩٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٢) •

٦ — يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا بالسوء والاضرار بالمجنى عليه وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهم تأسيسا على أن الحكم الصادر في القضية رقم ٣٥٤٤ لسنة ٧٥ جنح شجرا قد أسس براءة الطاعن على الشك في الأدلة المطروحة في للدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند اليه • ولما كان

هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فإنه لا يعد دليلا على كذب ما أبلغ به المظنون ضدهم ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة انبلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ومن ثم فلا محل للنمى على الحكم المظنون فيه أنه يتقيد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المظنون ضدهم .

(الطعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨١) .

٧ — من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام انقصد منه لم يكن الا التبليغ عن الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه وكان ينبى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما يقينيا لا يدأخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن الإلزام ضده برىء منها وأن أقدم على تقديم البلاغ منتويا سوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد وكان الحكم المظنون فيه قد اقتصر على مجرد قوله أنه لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وأنه أصر على اتهامه لها دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بخليل ينتجه عقلا . فان يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالقصور فى البيان بما يعنيه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ جلسة ١٨/١١/١٩٨١) .

٨ — من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا يكون الا للأحكام النهائية يعد صيرورتها باثمة متى توافرت

شراطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

• (نقض جلسة ١/٢/ ١٩٨٠ لسنة ٣١ ص ١٧) •

٩ — من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجench بتكليف خصمه مباشرة بالضور أمامها — عملا بالحق المخول له بموجب المادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية — دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك انما هو أمر موكول الى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي اليه اقتناعها واذ كان ذلك فان دفع الطاعن بعدم جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن حجة الصواب واذا انتهى الحكم الى رفضه فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فلا جدوى للطاعن من منعه على تقارير الحكم في مقام رده على الدفع .

• (الطنن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/ ١٩٧٩) •

١٠ — لا تعيد المحكمة التي تنتظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ومن باب أولى لا تتعبد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى (كلجنة الكسب غير المشروع) بل عليها أن تعيد الوقائع بمعرفتها وتستوفي كل ما تراه نقصا في التحقيق لتستخلص ما تطمئن اليه فتحكم به .

• (الطنن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٣٠/١٢/ ١٩٥٨) •

١١ — اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في جريمة البلاغ الكاذب لا يكون الا على أساس الاقدام على التبليغ باتهام الابرياء عن تسرع وعدم ترو دون أن يكون هناك لذلك من مبرر .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢١) .

١٢ — في جريمة البلاغ الكاذب اذا اعتمد القاضي على واقعة معينة أوردتها حكم مدنى مسدر بعد تقديم البلاغ فليس في ذلك أدنى مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٦) .

١٣ — سواء أكان المتهم شريكا بالتحريض في تقديم البلاغ الكاذب أو مساهما فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ فان العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه وأذن يكفى لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التحريض مقصورا عليه دون سواء مما تلاه من الأقوال في التحقيق .

(الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٤) .

١٤ — اذا حصل البلاغ بواسطة شخص ما فعل ذلك بإرشاد المتهم ولم يكن الا آلة فالمسئولية الجنائية في ذلك تقع على المتهم الذي هو الفاعل الحقيقي للجريمة .

(محكمة النقض والابرار حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ — المجموعة الرعية سنة خامسة صفحة ٤) .

(ب) في البلاغ :

١٥ — أن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم

يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة تعتمد ايصال خبرها الى السلطة العامة لينتهم أمامها من أراد اتهامه بالبطل ولا يؤثر في ذلك أنه إنما ابدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه اليه المحقق ما دام هو يعتمد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٧) .

١٦ — لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أسند الأمر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد بل أنها تقوم ولو كان قد أسنده اليه على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٧) .

١٧ — القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه شفاهة في أثناء التحقيق معه ما دام الادلاء به قد حصل على محض أرائته ومن تلقاء نفسه .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٥) .

١٨ — يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاها أو بالكتابة (محكمة النقض والابرارم حكم أول يوليو سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة [سنة ١٩١٦] صفحة ١٤٨) .

١٩ — أن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وأن خلا البلاغ الكاذب من اتهام ضريح الى شخص معين متى كان المبلغ قد أفصح أمام السلطة

التي قدم اليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده .

(الطمن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٥)

٢٠ — لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ مصرحا فيه باسم المبلغ ضده بل يكفي أن يكون ما فيه من البيان معينا بأنه صورة للشخص الذي قصده المبلغ . واذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ أبلغ جهة البوليس من سرقة أدعى حصولها واتهم فيها انسانا ذكر عنه ما لا يصدق الا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية في نفسه . وكان ذلك فيه بقصد الايقاع به فلن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة في حقه .

(الطمن رقم ٧٦٥ لسنة ١٣ ق جلسة ٥/٤/١٩٤٣)

٢١ — لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب أن يبين اسم الشخص المبلغ ضده بل يكفي تعيينه بطريقة واضحة .

(محكمة النقض والابرار حكم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة . سنة ١٩١٧ صحيفة ٤٧) .

٢٢ — الاخبار بأمر كاذب فعل واحد لا يقبل التجزئة ولو تعدد الأشخاص المبلغ في حقهم .

(محكمة النقض والابرار حكم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ — المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٢ ص ٥٩) .

(ج) أمر مستوجب لعقوبة فاطله :

٢٣ — من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب

توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومنقويا السوء والاضرار بالمجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبره به .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .

٢٤ — لا كان التمديد بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله فإن اسناده كذبا الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٤٤/١/١٠) .

٢٥ — لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب في حق موظف عمومي أن تكون الوقائع المبلغ عنها واقعة تحت أحكام قانون العقوبات بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى محاكمة تأديبية أو اتخاذ اجراءات ادارية ضد الموظف .

(محكمة النقض والابرارم حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٩٠) .

(د / الجهة التي يقدم اليها البلاغ :

٢٦ — أن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيأ المظاهر التي تدل على وقوع جريمة يقصد ايصال خبرها الى السلطات المختصة ليتهم امامها من اراد اتهامه بالباطل .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٩) .

٢٧ — ذكر الجهة التي قدم اليها البلاغ الكاذب ركن من أركان هذه

الجريمة يتعين ذكره في الحكم الذي يعاقب عليها فإذا أغفل الحكم ذكره
كلن مميئا .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣) .

٢٨ — يكفي أن يظهر من مضمون الحكم حصول تقديم البلاغ الى
سلطة قضائية كانت أو ادارية وذلك لأن جريمة البلاغ الكاذب المقدم
الى سلطة قضائية أو ادارية معاقب عليها بقطع النظر عن كون السلطة
المقدم اليها البلاغ مختصة أو غير مختصة .

(محكمة النقض والابرار — حكم ٥ مارس سنة ١٩١٠ — المجموعة
الرسمية سنة حاوية عشرة صفحة ٢٠٨) .

(هـ) كذب البلاغ :

٢٩ — من المقرر أن البحث في كذب البلاغ أو صحته أمر موكول
الى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣) .

٣٠ — أن القضاء بالبراءة في تهمة التبييد لتشكك المحكمة في أدلة
الثبوت لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ولذا فإنه لا يمنع
المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة
طليقة من كل قيد ومن ثم فلا محل للنمى على الحكم المطعون فيه أنه لم
يتقيد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبييد طالما أنه لم
يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدها .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣) .

٣١ — يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنقويا السوء والاضرار بالمجنى عليه .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١) .

٣٢ — الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم انما يقيسد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .

٣٣ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ادانة المتهم بالبلاغ الكاذب على حكم قابل للطعن فيه ثم حكم بعد ذلك بنقضه فانه يكون ممينا واجبا نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢) .

٣٤ — أن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم تقم دعوى بما أخبر به وهذا مفاده أن المحكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ أى اجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه . فليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائى ببراءة المبلغ ضده أو بقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبله أو بأمر حفظه بل تكون الدعوى مقبولة . ويحكم فيها ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/١١) .

٣٥ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضد متهم لا تقيد به المحكمة عند نظرها في جريمة التبليغ كذبا في حق هذا المتهم وذلك لأن القانون يوجب على المحكمة في هذه الجريمة أن تبحث الوقائع الثابتة لكذب البلاغ وتقدر كفايتها في الاثبات وإذا كانت المحكمة لم تعتمد في قضائها بكذب البلاغ الا على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان حكمها يكون معيبا لقصوره في بيان الأسباب التي أقیم عليها .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١١/٢٤) .

٣٦ - الأمر الذي تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعا لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ فلها أن تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الأمر اذا ما اقتنعت من ذلك .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١١/٢٢) .

٣٧ - أن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجريمة .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨) .

(و) القصد الجنائي :

٣٨ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتطلب أمرين .
علم المبلغ وقت التبليغ بكذب بلاغه وتممده الحاق الضرر بالمبلغ ضده .

(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/٢٤) .

٣٩ — أن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي يبلغ عنها وانتواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه فاذا كان الحكم قد استظهر توافر هذا القصد من ارسال المتهم المرائض السابقة الاشارة اليها الى عدة جهات قائلًا أنه لو لم تكن لديه نية الاضرار به لسلك الطريق التي رسمها القانون لرد القضاء .
فأنه يكون قد استخلصه استخلاصا سائغا من وقائع مؤدية اليه .

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٨) .

٤٠ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي يبلغ عنها وانتواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه وليس في قيام أحد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتما فاذا اكتفى الحكم باثبات توافر نية الاضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في اثبات قيام القصد الجنائي لديه لابد من أن يعنى الحكم أيضا باثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب والا كان الحكم مشوبا بالقصور ووجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٣٩/٧/١٠) .

٤١ — من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣) .

٤٢ — الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

الجنائية في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

• (الطنن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

٤٣ — مناط المسؤولية في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك أن الواقعة المبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها وأنه يفتوى السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه .

• (الطنن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

٤٤ — أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لا تنقيد به المحكمة عند نظرها جريمة البلاغ الكاذب — العبرة في كذب البلاغ أو صحته بحقيقة الواقع — اكتفاء الحكم في اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها الى مجرد القول بحفظ الشكوى اداريا وأن شهود الواقعة لم يسعفوا الشاكى في اثبات ادعائه دون أن يعنى ببيان أقوال هؤلاء الشهود ووجه دلائلها قصور .

• (الطنن رقم ٣٠٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

(هـ) أحكام متنوعة :

٤٥ — تلقائية الإبلاغ :

لما كان القانون يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد باذر من تلقاء نفسه الى الاخبار بالأمر المستوجب لمعقوبة فاعله وذلك دون طلب من الجهة التى حصل لها الاخبار وبغير أن يكون اقدامه عليه في مقام الدفاع عن نفسه في موضوع يتصل به وكان الثابت فما أورد

الحكم أن الطاعن لم يتخذ المبادرة ببلإغ لجنة تقدير أتعاب المحاماة بالأمر الذى نسبته الى المدعى بالحقوق المدنية بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم اليه وهو متعلق بموضوع هذا الطلب . فان تلقائية الاخبار كشرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب التى دان الحكم الطاعن بها لا تكون متوافرة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى الوقت ذاته ببراءة الطاعن عن تهمة السب والقذف فى شأن الواقعة نفسها فانه يكون بملاحقته الطاعن عن جريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من تهمة البلاغ الكاذب المسندة اليه .

(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨) .

٤٦ — لما كان من المقرر أن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ وأن تذكر المحكمة فى صدد بيان كذب البلاغ الأدلة التى استخلصت منها ذلك وكان من المقرر أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبه وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ متقنياً بالسوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصرية وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على كذب الوقائع التى دان الطاعن بالبلاغ بها وأطلق القول بعلم الطاعن بكذب البلاغ دون أن يدل على توافر هذا العلم ولم يستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بتحليل ينتجه عقلاً فانه يكون

مشوباً بالقصور في البيان مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٩٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨) .

٤٧ — جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على شكوى كما لا يشترط رفعها في ميعاد الثلاثة أشهر : —

جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست من الجرائم التي عدت حصراً في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص كما لا يسرى في شأنها مدة الثلاثة أشهر الواردة في الفقرة الأخيرة من هذه المادة والتي لا تقبل بفواتها الشكوى ويمتنع بعدها قبول الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٨) .

٤٨ — ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل الواقعة اقتصر في التدليل على ثبوت الاتهام في حق الطاعن على قوله « لما كان ذلك ولما كانت المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور واذا كان ذلك وكان المتهم قد أسند للمدعى واقعة اتلاف من شأنها لو صحت لأوجب عقابه قانوناً أو احتقاره بين أهل وطنه مع علمه بذلك . وكان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٨٣ جنح روض الفرج أن التهمة غير قائمة في حق المتهم بعد اذ طالعت المحكمة بهيئة سابقة أوراق هذه الدعوى وتأييد الحكم استثنافياً وبذلك يكون

المتهم قد اقترف جريمة البلاغ الكاذب ضد المدعى المدني وتقضى المحكمة بادانة المتهم عملا بالمادة ٣٠٥ عقوبت والمادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية » لما كان ذلك وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القلضى بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية • وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر بتبرئة المدعى بالحق المدني من تهمة الاتلاف والتي تقوم على الشك في الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالمدعى بالحق المدني بدليل ينتجه عقلا • فانه يكون مشوبا بالقصور في البيان بما يعينه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧) •

٤٩ - وحيث من المقرر أن القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله وكان ما أسنده المتهم الى المدعى بالحقوق المدنية من أنه اشترى منه كمية من قطع غيار السيارات لم يسدد له باقى ثمنها بالكامل لا ينطوى على أية جريمة تستوجب معاقبته جنائيا • اذ لم يتعين بلاغه المطالبة بباقي ثمن البيع وهي منازعة مدنية تسرى عليها أحكام البيع وهي منازعة مدنية تسرى عليها البيع النصوصر عليها في المادة ٤١٨ وما بعدها من القانون المدني الأمر الذى تنتفى معه تهمة البلاغ الكاذب ومن ثم تكون المعارضة الاستثنائية في محلها ويتعين تبعا لذلك القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية مع الزام رافعها مصروفاتها عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عملا بالمواد ١/٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٣٠

من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٧٨٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١) .

٥٠ — من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب البلاغ ولا يصح القول بأنه اذا عجز المبلغ عن الاثبات فإن بلاغه يعتبر كاذبا اذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع وكان الأمر الذي قلمت النيابة العامة بحفظ البلاغة فيه لعدم معرفة الفاعل لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ عنها . أن تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الأمر اذا ما اقتضت هي بذلك .

(الطعن رقم ١٦٥٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢) .

٥١ — ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بحفظ الأوراق في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٨٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢) .

٥٢ — من المقرر أن تقرير صحة البلاغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنتظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٨) .

٥٣ — لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون

فيه — اقتصر على وقوله « ان ادعاء الاصابة قد ثبت انه على غير الحقيقة ... وأن ذلك قد تم بسوء قصد » فان ذلك لا يكفي في الدليل على أن الطاعة كانت تعلم علما يقينيا لا يداخله أى شك أن الواقعة التي ابلغت عنها كاذبة وأن المبلغ في حقهم أبرياء منها وأنها انتوت السوء والاضرار بهم ويكون الحكم قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعة بها بما يعنيه ويوجب نقضه .

(لطن رقم ٤٢٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٦) .

٥٤ — الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغة الكاذب عن هذه الجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده ارتكابه للجريمة للأسباب التي أوردها واطمأنت اليها المحكمة فان النفي عليه بقالة مخالفته للأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ البلاغ مع ما لهذا الأمر من حجية تسرى مسرى قوة الشيء المحكوم فيه يكون غير شديد .

(لطن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٩/١/١٩٨٧) .

٥٥ — تحقق جريمة البلاغ الكاذب — شرطة ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه وأن يكون الأمر المبلغ به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . ادانة الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب — الاكتفاء في ذلك بالاحالة الى الشكوى المقدمة منه ضد المبلغ ضده دون بيان مضمونها ووجه الاستدلال بها على توافر علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وانقوائه السوء والاضرار بخصمه . قصور .

(لطن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٩٢) .

الباب الثالث

السب العتي

— النص القانوني : —

المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات على :

« كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين » •

تعليقات واحكام

عدل الحد الأقصى لمقوبة الغرامة الى مائتى جنيه بعد أن كان مائة جنيه وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ •

تميز السب عن القذف :

يتميز القذف عن السب في أنه لا يتحقق إلا باسناد واقعة معينة الى المجنى عليه فلا يكفي لتوافره مجرد اسناد عيب معين اليه اذا لم يحدد الجاني الواقعة التي تنفي هذا العيب وهذا بخلاف السب فانه يتحقق بكل ما يمس اعتبار الانسان وشرفه اذا لم يستند الى واقعة معينة ويتحقق ذلك باسناد عيب معين أو غير معين اليه أو بكل ما ينطوي على

معنى الاحتقار والتصغير ومن أمثلة اسناد العيب المعين أن ينسب الجانى الى المجنى عليه أنه سارق أو مرتش أو مختلس أو سكير أو مغفل وقد يكون العيب غير معين كأن ينسب الى المجنى عليه أنه أراداً من يعمل فى المصلحة أو أنه يعيد عن الأخلاق ومن قبيل ذلك أيضاً تشبيهه بالحيوانات كأن ينسب اليه أنه حمار أو كلب أو ابن كلب ويلاحظ أنه اذا حدد الجانى الواقعة التى يستند اليها فى اسناد هذا العيب كأن يذكر له أنه سرق محفظة نقوده مثلاً اعتبر ذلك قذفاً^(١) .

أركان جريمة السب العلى :

أركان جريمة السب أربعة هى :

١ — أن يكون السب بأسناد عيب معين أو بعبارات تخدش الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت .

٢ — أن يكون السب موجها الى شخص أو أشخاص معينين .

٣ — أن يكون بأحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع .

٤ — القصد الجنئى .

وفيما يلى تفصيل لكل ركن من الأركان سألقة الذكر .

الركن الأول : أن يكون السب بأسناد عيب معين أو بعبارات تخدش الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت . وهذا الركن هو الذى

(١) الدكتور احمد فتحى سرور — الوسيط فى قانون العقوبات —

يميز السب من القذف بالقذف لا يكون الا باسناد أمر أو واقعة معينة بزمان ومكان وظروف خاصة أو على الأقل معينة بعض التعيين • أما السب فلا يكون باسناد واقعة معينة بل يكون باسناد عيب معين بغير تعيين وقائع أو بتوجيه عبارات تخدش الناموس والاعتبار •

أما العيب المعين فيراد به كل نقص في صفات المسند اليه أو أخلاقه أو سيرته فمن يقول عن آخر أنه لص أو مزور أو نصاب أو سكير أو فاسق أو ماجن فانه يسند بذلك عيبا معينا •

وأما العبارات التي تخدش الناموس أو الاعتبار فهي كل عبارة تمس شرف المجنى عليه أو تحط من كرامته وهذا المعنى على إطلاقه يدخل فيه اسناد العيوب المعينة ولكن قد يخدش الناموس والاعتبار بغير اسناد عيب معين كمن يقول عن آخر وكما سبق أنه حيوان أو كلب أو ابن كلب ويدخل في هذا اسناد عيوب غير معينة كمن يقول عن آخر أنه أسوأ خلق الله وأول من يسعى للفساد •

وكما يكون السب بالفاظ أو عبارات صريحة يجوز أيضا أن يكون بالكتابة أو بطريق التهكم أو الاستهزاء أو السفرية أو بطريق التعريض أو التلميح والمعبرة في ذلك كله بقصد الجاني فإذا كانت عبارات السب وأرادة على سبيل المجاز فلا تحصل على السب الا اذا ثبت أن المتلفظ بها يقصد معناها المجازي لأن الأصل في الكلام الحقيقة فمن وصف آخر بأنه عريض القفا فلا يعتبر وصفه هذا سبا الا اذا تبين من ظروف الواقعة أنه أراد بذلك وصفه بالغبولة والبلادة •

ولابد عند تقهمل معاني الألفاظ ومراميها من الرجوع الى عرف الجهة التي استعمل فيها اللفظ فقد يكون للعرف المحلي دخل كبير في

تحديد معان اللفاظ السب وقد يكون اللفظ بريئاً من كل عيب في جهته شائبا في جهة أخرى .

وقد يكون بعض الألفاظ على ظاهره غير شائبن وليس في معناه بحسب الأصل ما يؤلم النفس أو يحط من الكرامة ولكنه قد يحمل في بعض الأوساط أو بحسب نية المتلفظ به معانى خاصة تجعله في عداد ألفاظ السب فمن ذلك لفظ برمكى أو نمرسى . ويدخل في السب أيضا نسبة الأمراض المكروهة فمن قال لآخر يا أبرص أو يا مسلول يعد سببا وكذلك نسبة العيوب الخلقية كما لو قال له يا أعمى أو يا أعور أو يا أعرج والأصل أن نسبة شخص الى دين أو مذهب معين أو فرقة أو طائفة معينة لا يعد سبا لكن قد ينصرف ذلك الى معنى السب بحكم العرف أو الوسط اذا أراد به قللة ذلك المعنى فمن ذلك قول انسان لآخر يا درزى أو يا يهودى أو نصرانى أو يابن الفرماسونى . كذلك الحكم فيما يتعلق بنسبة شخص الى جنسية معينة فمن قال لآخر يا انجليزى أو يا فرنسى فالأصل ألا شئ في ذلك لكن اذا قال له يا ابن المألطى مثلا فقد يكون لذلك معنى خاص بحسب قصد القائل وتأويل العرف ومن هذا القبيل النسبة الى صناعة أو حرفة معينة كقولهم يا جزار أو يا غران أو يا حنوتى أو يا زبال . الخ . ومن العبارات ما يتضمن اسناد أمور شائنة وكان الأولى بها أن تعد قذفا لولا أنها مسوقة في قالب الاتهام وليس فيها التعمين الكافى لاعتبارها قذفا كقولهم حاد عن جادة الحق واتبع سبيل النواية فمثل هذه العبارات تعد سبا لا قذفا لأن من شأنها خدش الناموس والاعتبار (٣) .

الركن الثانى : أن يكون السب موجها الى شخص أو أشخاص

(٢) الأستاذ احمد امين — شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة

١٩٢٢ ص ٣١٣ وما بعدها .

معين ذلك أن جريمة السب لا تقوم الا اذا تضمنت عبارات المتهم تحديدا لشخص المجنى عليه ويعمل ذلك بأن الاعتداء على الشرف والاعتبار غير متصور ما لم يوجد شخص يكون له هذا الحق ولكن الشارع لا يتطلب أن يكون هذا التحديد تفصيليا دقيقا . وانما يكفي بأن يكون نسبيا وضابطة أن يكون ممكنا لفئة من الناس التعرف على المجنى عليه وقاضي الموضوع هو المختص بأن يحدد مدى كفاية البيانات التي ذكرها المتهم للقول بأنه حدد المجنى عليه التحديد الكافي ليقوم به السب ويترقب على ذلك أن اغفال الجاني بعض معالم شخصية المجنى عليه أو أغلبها لا يحول دون قيام الجريمة طالما أن ذلك لا يحول دون تحديد هذه الشخصية .

ولا يتطلب القانون أن تصدر عبارات السب في حضور المجنى عليه أو أن تصل الى علمه فقد هدف الشارع بتحريم السب الى حماية المكانة الاجتماعية للمجنى عليه لا صيانة نفسه من الايلام الذي قد تتعرض له (٣) .

الركن الثالث : أن يكون السب باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات :

يراجع التعليق على المادة ١٧١ عقوبات . واعمالا لهذا النص سالف الذكر تتحقق علانية السب اذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق علم أو أى مكان مطروق أو اذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو اذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٧٠٣ وما بعدها .

وكذلك يكون الفعل أو الإيحاء علنيا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤية من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

الركن الرابع : القصد الجنائي :

لا تتم جريمة السب إلا إذا توافر فيها القصد الجنائي ويعتبر القصد الجنائي متوافرا متى وجه الجاني ألفاظ السب علما أنها تتضمن عيبا معينا وأنها تخدش الناموس أو الاعتبار ولا عبرة بعد هذا بالبواعث فإذا كانت عبارات السب مقذعة بذاتها وجب افتراض القصد الجنائي في هذه الحالة وعلى المتهم اثبات العكس . فإذا كانت الألفاظ التي تنفي بحسب ظاهرها السب قد استعملت بغير قصد السب باعتبار نية المتهم أو لأنها جارية على السنة الأفراد في الوسط الذي وقعت فيه بغير أن يقصد بها سب فلا محل للعقاب لعدم توفر القصد الجنائي .

من أحكام محكمة النقض

في السب العلني

١ — من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب التي بنى قضاءه عليها حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث الألفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ٧٤٦٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٤) .

٢ — لما كان الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة

الدعوى اذ أحال في بيانها الى صحيفة الدعوى كما لم يبين مؤدى الأدلة واكتفى بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يبين وجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة في حق الطاعن فضلا عن أن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات تستلزم أن تقع ألفاظ السب في كان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة وهو ما لم يعرض الحكم لاستظهاره كل ذلك يعيب الحكم بالقصور في البيان بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١١/١/١٩٨٣) •

٣ — المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ النصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي توميء اليه • وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره •

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥) •

٤— أن عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المخنية لا يقدر في سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالسب اذ أن حجية المحضر مقصورة على ما ورد به ولا تمنع اثبات وقوع العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الاثبات •

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٤) •

٥ — أنه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة والمادة ٣٩٤ تعاقب على السب باعتباره مخالفة أن السب جنحة كان أو مخالفة يكفي في العقاب عليه أن يكون متضمنا بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار وهو يكون جنحة اذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ عقوبات فضابط

التمييز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة هو العلانية فقط .

• (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٥/٢/١٩٤٣)

٦ — يعد سبا معاقبا عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجييه المتهم للمجنى عليها في الطريق « رايحة فين يا باشا يا سلام يا صباح الخير ردى يا باشا هو حرام لا أنا أكلتك أنت الظاهر عليكي خارجه زعلانة معلش » فان هذه ألفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها .

• (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٤٠)

٧ — اذا كان الشاهد لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون في شهادته من الأساس بمن شهد عليه اذ هو في هذه الحالة — اذا كانت نيته سليمة — لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له في القانون مما لا يعد معه ما وقع منه جريمة . فاذا شاهد في دعوى نفقة أن المدعى عليه عنده نقود وأنه يقرض فيها بالربا الفاحش ثم رأت محكمة الموضوع في دعوى السب التي رفعت عليه من أجل ذلك أن قرره عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يتعلق بموضوع الدعوى التي أدت الشهادة وبرأته على هذا الأساس فأنها لا تكون قد أخطأت .

• (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٠ ق جلسة ٤/٣/١٩٤٠)

٨ — أن أدانة المتهم بأنه سب المجنى عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة اعتمادا على أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده وقول المتهم نفسه لا يعيها أن يكون بين بعض هذه الأقوال بعض زيادة

أو نقص في ألفاظ السب لأن المرجع في تعرف الحقيقة هو ما يطمئن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

• (الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٢٠) .

٩ — لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه اليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملابسات التي اكتنفته اذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عباراته . ومتى استقبلت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا تجوز اثاره الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

• (الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/١٨) .

١٠ — السب العلني غير المشتعل على اسناد عيب معين يجب متى كان خادشا للناموس والاعتبار أن يعد جنحة لا مخالفة ومن قبيل هذا السب قول واحد لآخر في الطريق العام « يا ابن الكلب » .

• (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١١/١٤) .

١١ — اذا كان المتهم قد سب المجنى عليه علنا بقوله « أطلع بره يا كلب » فمثل هذه العبارة الخادشة للناموس والاعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو أن السب غير مشتعل على اسناد عيب معين .

• (الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/١٤) .

١٢ — مراد الشارع من عبارة الاسناد انما هو لصق عيب اخلاقي معين بالشخص بأي طريقة من طريق التعبير فمن يقول لغيره « ما هذه الدسائس » و« أعمالك أشد من أعمال المرصين » يكون مستندا عينا

لهذا الغير خادشا للناموس والاعتبار ويحق بمقتضى المادة ٢٦٥ ع
(المقابلة لنص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات الحالي) •

(الطعن رقم ٧٨ لسنة أ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٥) •

١٣ — تعتبر عبارة « فليسقط المدير فليمت المدير » سبا « مخدشا
للناموس والاعتبار بالمعنى المقصود في المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم والمقابلة
لنص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات الحالي) •

(محكمة النقض والابرام حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ المجموعة
الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ١٠٥) •

١٤ — يكف لتوفر العلانية وهي من الأركان الأساسية للجريمة
النصوص عنها في المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) أن توجه ألفاظ السب في
الشارع العمومي حيث يحتمل سماعها •

(محكمة النقض والابرام حكم أول فبراير سنة ١٩١٣ المجموعة
الرسمية سنة أربعة عشرة صفحة ٨٢) •

١٥ — اتهم شخص بانتهاكه حرمة الآداب وحسن الاخلاق لسيدة
بأن قال لها « ما فيش كدا أبداً أنا من جمالك ما بنام الليل » ومحكمة
النقض والابرام قررت أن توجيه تلك الأقوال بنفسها الى امرأة شريفة
أو التفوه بها بصوت مرتفع في محل عام على مسمع من تلك المرأة وبكيفية
تشعر الجمهور بأن هذه السيدة هي المقصودة صراحة كان ذلك أو تلميحا
فإن تلك الأقوال بالنظر الى ما ترمى الى الدلالة عليه من سابق المعرفة
بين السيدة المذكورة وبين من تفوه بها علنا تعتبر بالرغم من خلوها في
حد ذاتها عن كل ما هو مخالف للآداب سبا بمعنى الكلمة من شأنه أن

يخدش ناموس أو اعتبار تلك السيدة ويكون ما وقع من المتهم معاقبا عليه بالمادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) (المقابلة لنص المادة ١٧١ من قانون العقوبات الحالي) •

(محكمة النقض والابرارم حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥) •

١٦ — عبارات السب الواردة في مذكرات كتابية قدمت في دعوى أمام المحاكم تقع تحت طائلة المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ١٧١ ع) والعلائية التي هي من الأركان الأساسية للجريمة متوفرة في هذه الحالة لأن المذكرات وأن كانت غير معرضة لاطلاع الجمهور عموما إلا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس •

(محكمة النقض والابرارم حكم ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ • المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ١٩٤) •

١٧ — لما كانت العلنية ركنا من الأركان الجوهرية في جنحة السب المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) وجب على الحكم القاضي بعقوبة طبقا لهذه المادة أن يبين المكان الذي وقع فيه السب وذلك للتحقق من توافر شرط العلنية فإن لم يبين ذلك كان الحكم باطلا •

(محكمة النقض والابرارم ٢ فبراير سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٨ ص ٥٤) •

١٨ — يجب أن يشتمل الحكم القاضي بالعقوبة لجريمة السب العلني على ذكر المكان أو الظروف التي تحققت بها العلانية ولا يصح الاكتفاء بذكر لفظ العلانية وصفا للسب •

(محكمة النقض والابرارم حكم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٨ • المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩ ص ٤٨) •

١٩ — أن حجرة مأمور القسم تعتبر محلا عموميا بالمعنى المقصود في المادة ١٤٨ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٧١ ع) لأنها معدة لدخول الموظفين والجمهور بها فالسب الذي يحصل بها معاقب على المادة ٣٦٥ عقوبات (المقابلة لنص المادة ٣٠٦ ع) .

(محكمة النقض والابرارم حكم ١٤ يونيو ١٩١٩ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩ ص ١٣٦) .

٢٠ — ليس من الضروري لتكوين جريمة السب العلني المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ١٧١ ع) أن يكون السب وقع في حضور الشخص الذي حصل في حقه .

(محكمة النقض والابرارم حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين سنة ١٩٣٢ ص ١٦٨) .

٢١ — الحكم الصادر بعقوبة أو بتعويض عن جريمة القذف أو السب وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب .

(الطعن رقم ٥١٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٩) .

٢٢ — الطريق العام مكان عمومي بطبيعته اثبات الحكم وقوع السب في الطريق العام يتوافر به ركن العلانية .

(الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) .

٢٣ — وحيث أنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن يشتمل على بيان ألفاظ السب التي أقام عليها قضاءه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وكان الحكم الابتدائي

المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — خلا من بيان ألفاظ السب — وكان لا يغنى عن هذا البيان الإحاطة في شأنه الى ما ورد بمحضر الضبط والذي خلا الحكم من بيان مضمونه لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢١١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢١) .

٢٤ — لما كانت العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على أن السب كان أمام مسكن المطعون ضدها دون أن يبين أنه قد حصل الجهر به وبصوت يقرع السمع وكانت ثقة المطعون ضدها ليست في طبيعتها ولا في الغرض الذي خصصت له ما يسمح باعتبارها مكانا عاما . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذا لم يستظهر العناصر التي تجعل من مسكن المطعون ضدها محلا عاما على الصورة المتقدمة ولا يبين منه كيف تحقق من توافر العلانية في واقعة الدعوى بحصول السب في هذا المكان فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٧٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١٣) .

٢٥ — من المقرر أنه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمتي القذف والسب أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتهما شكاوى تناولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه واذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يستظهر الدليل

على أن الطاعنين قصدا اذاعة ما أسنده الى الطعون ضده الأول مما يصمه بالقصور .

(الطعن رقم ٧٩٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١) .

٢٦ — العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام بطبيعته أم بالمصادفة .

(الطعن رقم ٦٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٨) .

٢٧ — وقوع السب والقذف بغير واسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر — أثره — عدم اختصاص محكمة الجنايات بالفصل فيه .

— قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة الجنح المختصة غير منه للخصومة ولا يبنى عليه الا منع السير فيها — الطعن فيه بطريق النقض غير جائز — ولا يغير من ذلك تمسك الطاعن بوجود ارتباط بين واقعة الدعوى وأخرى تنظرها محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ١٤٤١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠) .

٢٨ — حكم الادانة في جريمة السب العلني وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب التي بنى قضاءه عليها علة ذلك — اغفال ايرادها — قصور احالة الحكم في هذا الشأن الى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني دون بيان للعبارات التي عدها سبا يعيبه .

(الطعن رقم ٨٣٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٣١) .

٢٩ — العلانية في جريمة السب العلني منطاط تحققها توزيع
الكتاب على عدد من الناس دون تمييز وانتواء الجاني اذاعة ما هو
مكتوب •

(الطمن رقم ١٠٠٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٤) •

٣٠ — بيان ركن العلانية في جريمة السب العلني شرط لصحة
الحكم •

(الطمن رقم ١٠٠٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٤) •

٣١ — تداول الشكوى المتضمنة عبارات السب لدى مواطنين بحكم
عملهم غير كاف لتوافر ركن العلانية •

— وجوب أن يكون قصد الجاني اذاعة ما أسفده الى المجنى
عليه — اغفال الحكم ببيان ما اذا كانت الشكوى قد تداولتها أيدي
عدد من الناس بلا تمييز وقصد الطاعن من فعله — قصور •

(الطمن رقم ١٠٠٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٤) •

٣٢ — المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ
انصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي توميء اليه وهو المعنى
المحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعباب أو
تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخذش سمعته لدى غيره •

(الطمن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) •

٣٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد
ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر وأقام قضاءه بادانة الطاعن على

أقوال الشهود دون أن يورد مضمون شهادتهم دون أن يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . فانه يكون مميبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامته تطبيق القانون على واقعة الدعوى لما كان ما تقدم فانه يتمكن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٨) .

٣٤ - ومن حيث أنه يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه المصرح له بتقديمها أمام محكمة ثانى درجة دفعه بعدم قبول الدعوى الثانية لرفعها من غير ذى صفة استنادا لما تقررر المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز رفع الدعوى فى جرائم السب الا بناء على شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه .

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فان هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة معرض دونها . الى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية

المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدفع بمحرم قبول الدعوى لتحريكها ممن لا يملك رفعها وكان هذا الدفع جوهريا لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضدها « المدعية بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية •

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨) •

٣٥ — من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومركبتها •

(الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥) •

٣٦ — امر النيابة بالحفظ اجراء ادارى :

من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة • ولا يقبل تظلما أو استثناء من جانب

المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجنع والمخالفات دون غيرها • اذا توافرت له شروطه وفرق بين هذا الأمر الادارى وبين الأمر القضائى بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز للمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة • واذا كان يبين من الاطلاع على الشكوى موضوع الطعن المائل — المرفق أن النيابة قد أصدرت أمرا بضبط واحضار اثنين من المتهمين غير الطاعن ثم أمرت بحفظ الأوراق اداريا قبل تنفيذ أمر الضبط ودون أن تجرى تحقيقا فى الواقعة. أو تتدب لذلك أحد رجال الضبط القضائى فضلا عن أنها لم تدون لأمر الحفظ أسبابا قانونية أو موضوعية فان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن ذلك الأمر الادارى بالحفظ لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه معنى الطاعن من هذا الصدد غير سديد •

(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٧) •

الباب الرابع

جرائم مرتبطة

أولا — جريمة التعرض لأثنى بالطريق العلم :

مادة (٢٠٦ مكررا « ١ ») :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لأثنى على وجه يخشى حياته بالقول أو بالفعل في طريق علم أو مكان مطروق .

فإذا عاد الجاني الى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المتصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

تطبيقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ — العدد ٩٩ مكرر) ثم استبدلت الفقرة الأولى منها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨١ — العدد ٤٤ مكرر) حيث رفعت عقوبة الحبس الى شهر في الفقرة الأولى .

الفرق بين جريمة الفعل الفاضح والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها :

يمدو الفرق بين جريمة الفعل الفاضح وجريمة التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (١) واضحا جليا من عدة وجوه أولها أن الجريمة الأولى لا تقع الا بفعل بينما جريمة التعرض لأنثى تقع بالقول أو الفعل وثانيها أن الفعل في الجريمة الأولى لا بد أن يقع على جسم انسان سواء في ذلك الجاني نفسه أو المجنى عليه • بينما يكفي أن يستبين من القول أو الفعل في الجريمة الثانية أنه يחדش حياء الأنثى ولو وقع فعل التعرض لها بعيدا عنها دون أن يقع على جسمها وثالثها أن الفعل الفاضح اذا وقع على مجنى عليه فإنه كما يقع على ذكر يقع على أنثى بينما فعل التعرض المنصوص عليه في المادة ٣٠٦ مكررا (١) لا بد أن يقع على أنثى ورابعها أن الفعل الفاضح كما يلزم أن يتوافر معه ركن العلانية طبقا لنص المادة ٢٧٨ عقوبات يمكن ألا يتوافر معه هذا الركن طبقا لنص المادة ٢٧٩ عقوبات بينما التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها يجب للعقاب عليه أن يقع في طريق علم أو مكان مطروق •

اركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٦ مكررا (١) على ركتين هما :

اولا — الركن المادى :

تتعرض هذه الجريمة تعرض رجل لأمرأة في طريق عام أو مكان مطروق هذا التعرض لا يتحقق قانونا الا اذا كان الرجل قد « أقدم نفسه

عنى مسار أنثى » فإذا كانت تلك الأنثى تصاحب الرجل سيرا أو جلوسا فلا تقوم هذه الجريمة في حقه مهما خدش حياءها بقول أو فعل وإن جاز أن تقوم في حقه أركان جريمة أخرى لانعدام التعرض . كما يلزم أن يكون هذا التعرض قد تحقق في طريق عام أو في مكان مطروق كما يلزم وهذا هو الأهم أن يقع هذا التعرض على وجه يخدش حياء المرأة بقول أو بفعل والحياء لا يخدش إلا إذا كان في الفعل أو في القول إيهاء جنس أو إيهاء جنسية منعكسة بطريقة أو بأخرى على فكرة الممارسة الجنسية بمعناها الواسع فإذا خلى الفعل أو القول من تلك الدلالة فلا تقوم به الجريمة كمن يتعرض لفتاة تسير في الطريق العام لتتبعها لسقوط شئى منها .

هذا ويلاحظ أن التعرض الواقع « بالفعل » قد يشكل أركان جريمة أخرى « كالفعل الفاضح » إذا بلغ حدا من الجسامة كما أنه غالبا .

أن لم يكن دائما — بشكل جريمة من الجرائم الماسة بالاعتبار حينما يقع التعرض « بالقول » وهنا يلزم أعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات والحكم على الفاعل بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وقيل في ذلك أيضا أنه يشترط في الفعل المكون لجريمة التعرض لأنثى أن يقصد به صاحبه التمهيد للاضلال بالحياء كأن يلاحق صاحب سيارة سيدة بالطريق العام فيوجه إليها عبارات الغزل ودعواها الى السينما أما إذا جاوز الفعل هذه الحدود وأتى فعلا مخلا بالحياء كأن يمسك بذراعها أو أن يشير الى عورة في جسمه فان هذه الأفعال تعتبر مكونة لجريمة التعرض وجريمة الفعل الفاضح العلنى ونكون بصدد تعدد معنوى .

ثانياً — الركن المضيى :

يتطلب القانون لتوافر جريمة التعرض لأنثى بالقول أو بالفعل على وجه يחדش حيائها توافر القصد الجنائى العام وهو يتحقق بأنصراف ارادة الجانى الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته أو بالفرض الذى توخاه .

العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة عند توافرها بالحبس مدة لا تزيد على شهر أعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٦ مكرراً (١) أما اذا عاد الجانى الى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مرة أخرى فى خلال سنة من تاريخ الحكم عليه فى الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر .

ثانياً — ظرف مشدد — المجنى عليه عاملاً أو موظفاً بالسكك الحديدية أو احدى وسائل النقل العام : —
مادة (٢٠٦ مكرراً « ب ») :

يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوماً والحد الأدنى للغرامة فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ عشرة جنيهات اذا كان المجنى عليه فى الجرائم المذكورة موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

تطبيقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكرر) .

العلة من اضافة هذا النص هو حماية موظفى وعمال السكك الحديدية مما قد يقع عليهم من قذف وسب ولذلك فقد رؤى اضافة هذه المادة وفيها وضع حد أدنى لعقوبات الحبس التى يحكم بها لمخالفة أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ بأن جعل المشرع الحد الأدنى للحبس خمسة عشر يوما . وكذا وضع حد أدنى لعقوبة الغرامة التى يحكم بها لمخالفة أحكام المادة ٣٠٦ الخاصة بالسب بأن جعلها لا تقل عن عشرة جنيهات . وذلك كله بشرط توافر الأركان المبنية بتلك المواد وأن يقع الاعتداء وقت أداء العمل أثناء سير وسائل النقل العام أو عند توقفها بالمحطات .

ثالثا - وقوع الجريمة بطريق النشر باحدى الجرائد : -

مادة (٣٠٧) :

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر فى احدى الجرائد او المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والتنصوى لعقوبة الغرامة المبنية فى المواد المذكورة الى ضغفيها ولم يجوز أن تقل عقوبة الغرامة فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها .

رابعا — جريمة الطعن في الأعراض :

مادة (٢٠٨) :

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٢٠٢ و ٢٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى ولا يقل الحبس عن ستة شهور .

تطبيقات واحكام

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ — العدد ٣٩ مكرر د) .

يشدد القانون العقاب على أمرين أولهما الطعن في عرض الأفراد وثانيهما خدش سمعة العائلات أما عن الأمر الأول فكلمة « الأفراد » أريد بها حماية عرض المرأة والرجل على السواء . والطعن في العرض هو رمي المجنى عليه بما يفيد أنه يفرط في عرضه . أما خدش سمعة العائلات فقد قصد به حماية العائلات مما يخدش سمعتها ولو كان موجها الى فرد معين أو غير معين منها وسواء أكان متصلا بالعرض أو بخيره من نواحي الشرف والكرامة ولا يتطلب القانون للمعاقبة على القذف أو السب بمقتضى المادة ٣٠٨ عقوبات إلا أن تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض الأفراد أو خدش لسمعة العائلات ^(١) .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٩٧ .

والتشديد الذي يقرره القانون يقوم على الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة فلا يكون للقاضي أن يقتصر على احدهما وإذا ارتكب هذا القذف عن طريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات فقد وضع الشارع حد أدنى للغرامة (هو نصف حدها الأقصى) وهذا أدنى للحبس (هو ستة شهور) ويعنى ذلك مزيدا من التشديد يتخذ صورة رفع الحد الأدنى للعقوبة^(٢) .

من احكام محكمة النقض :

١ — القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ما دامت العبارات الثابتة بالحكم هما مما يخدش الشرف ويمس العرض فذلك يكفى في التدليل على توافر القصد الجنائي .

(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ جلسة ١٩٥٠/١/٩) .

٢ — أن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض النساء أو خدشا لسمعة المائلة فمتى كانت الألفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها الى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعنا من هذا القبيل فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب الى المجنى عليه كان الطعن في عرضه أو خدش سمعة عائلته .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/١) .

٣ — ان قول المتهم للمجنى عليه « يا معرص » تتضمن الطعن في عرضه وجهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٦٢ .

بذاته قيام القصد الجنائي لديه ولا يغير من ذلك أنه كان ثملا ما دام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار في عمله ولم يتناول المسكر قهرا عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٩) .

٤ — أن عبارة « طعنا في الأعراس » التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة « طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات » وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير — حماية عرض المرأة والرجل على السواء فالقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح .

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٨) .

٥ — أن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنا في عرضها .

(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠) .

٦ — الطعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أو يبيذن مواضع عفتهم بذلا محرما شرعا أو يأتين أمورا دون بذل موضوع العفة ولكنها مخالفة للآداب مخالفة تتم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى المقوت فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته

ويلزمه أمره أن يكون قذفا أو سبا فيه طعن في الأعراض ويقع تحت
متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع (قديم) أو الفقرة الثانية
من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال أى بحسب ما يكون هناك اسناد
لواقعة أو مجرد انشاء لوصف بخير رواية عن واقعة سلفت .

(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٦/١/١٩٣٣) .

خامسا — القذف بطريق التليفون :

مادة (٣٠٨ مكررا) :

كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص
عليها في المادة ٣٠٣ .

وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة سبا
لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشا
للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ .

واذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذى ارتكب بالطريق المبين
بالفقرتين السابقتين طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات
يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

تطبيقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢
مارس ١٩٥٥ .

(الوقائع المصرية في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ — العدد ١٨ مكرر) .

والمقصود بارتكاب الفعل الاجرامى بطريق التليفون أن يكون التليفون هو الوسيلة التى بواسطتها يقوم الجانى بإذاعة قذفه فى عرض المجنى عليه وتقع الجريمة سواء كان المستمع الى التليفون هو المجنى عليه شخصيا أو أحدا غيره لأنه لا يشترط أن يتم الطعن فى حضور المجنى عليه فاذا كان المتلقى للقذف فى حق المجنى عليه شخص آخر غير المجنى عليه تحول ذلك المستمع الى شاهد أثبات ضد الجانى وقصر التجريم على الطعن فى العرض بطريق التليفون يؤدى الى استبعاد التجريم عن الطعن الحاصل بطريق اللاسلكى • الا أنه قيل وبحق الى أن تجريم الطعن فى العرض بطريق التليفون لم يقصد منه قصر التجريم اذا وقع الفعل بهذا الطريق فقط • بل يشمل أيضا الطعن الحاصل بطريق لاسلكى غير مرئى أو أى جهاز يمكن للغير أن يتلقى منه عبارات القذف بوضوح وبطريق السمع أو القراءة وعلى هذا فان عبارات القذف اذا أرسلت للمجنى عليه أو للغير بطريق « الفاكس » وهو وسيلة اتصال فورية لاسلكية بطريق الكتابة تدخل فى نطاق التجريم وأن كان الأمر يحتاج الى تدخل المشرع كما فعل بالنسبة للطعن بطريق التليفون واذا وقعت الجريمة بطريق التليفون فلا عبرة باللغة التى تم بها الطعن فى العرض ولا بالمكان الذى تحدث منه الجانى بالتليفون ويجوز أن تثبت الجريمة ضد الجانى بشهادة الشهود الذين قد يكونوا تواجدوا مع المجنى عليه أو المتهم لحظة اجرائه الاتصال التليفونى وسماعهم لعبارات القذف فى عرض المجنى عليه^(١) •

(١) الأستاذ عزت محمد النمر فى جرائم العرض فى قانون العقوبات المصرى الطبعة الأولى ١٩٨٤ ص ٤٤١ وما بعدها •

سادسا - لزوم حق الدفاع الشفوي أو الكتابي : -

مادة (٣٠٩) :

لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده
أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن
ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحكمة التأديبية .

تطبيقات وأحكام

محل تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات هو أن يقع القذف أو السب من
خصم على خصمه أثناء دفاعه في قضية ومن ثم يخرج عن ذلك القذف
أو السب إذا تناول شخصا غير داخل في الخصومة .

لما كان حكم هذه المادة ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية
الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ومن ثم فإن مناه تطبيق النص المذكور
هو أن تكون عبارات القذف أو السب من خصم لخصمه مما يستلزمه
ذلك الدفاع عن الحق وتقدير ذلك متروك لحكمة الموضوع تقدره على
حسب ما تراه من العبارات التي أبديت والغرض المقصود منها .

هذا النص يسرى على جريمتي القذف والسب وكذلك جريمة
البلاغ الكاذب .

ويشترط لتطبيق نص المادة ٣٠٩ عقوبات ثلاثة شروط هي :

الشرط الأول : أن يكون الفعل (القذف أو السب أو البلاغ الكاذب)
قد وقع من خصم في الدعوى على خصم آخر فيها . وتفصيل ذلك أن
القاذف لا يعفى من عقاب القذف الذي صدر منه أمام المحكمة الا اذا

كان خصما في القضية المرفوعة وكان قذفه موجها الى الخصم الآخر ويدخل في معنى الخصم المدعى والمدعى عليه والخصم الثالث والشخص الذى أدخل في الدعوى والمدعى بحق مدنى في قضية جنائية والمتهم والشخص المسئول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة فيما يتعلق بما يوجه اليها من افتراء أما عضو النيابة الذى يسند الى المتهم أو الى غيره من الخصوم أمورا شائنة أثناء مرافعته الشفوية أو في مذكراته التحريرية التى يقدمها الى المحكمة فلا يستمد حقه في حرية المرافعة والاتهام من هذه المادة بل من القواعد العامة التى تبيح للقضاء وأعضاء النيابة عموما أن يقولوا أو يكتبوا كل ما تملبه عليهم ضمائرهم في سبيل أداء الأعمال القضائية الموكولة اليهم دون أن يسألوا جنائيا عن شئ من ذلك مهما تضمنت أقوالهم أو كتاباتهم من عبارات الطعن أو القذف .

ويدخل في حكم الخصوم المحامون عن المتقاضين وأقاربهم الذين أذن لهم بالدفاع عنهم . ولا يدخل في معنى الخصوم الشهود الذين سمعوا في الدعوى . وإنما يعفى الشاهد من مسئولية القذف الذى تضمنته شهادته لأنه يؤدى للعدالة فإذا كانت الوقائع التى اسندها كاذبة جازت معاقبته على شهادة الزور فقط . ولا يعفى من العقاب الخصم الذى يقذف شاهدا بسبب شهادته لأن الشاهد في هذه الحالة لا يعتبر خصما آخر في الدعوى . وكذلك لا يدخل في معنى الخصوم الخبراء ووكلاء التقلية ولا يدخل في معنى الخصوم أيضا المجنى عليه الذى لم يدخل مدعيا مدنيا في الدعوى المرفوعة على المتهم من النيابة ولا للحارس القضائى المعين من قبل المحكمة الا حيث تكون الخصومة موجهة اليه (١) .

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٠٢ وما بعدها .

الشرط الثاني : أن يكون ذلك أثناء المرافعة الشفهية أو التحريرية المقدمة للمحكمة • ويفهم الشارع تعبير « المحاكم » الواردة بالنص في مدلول واسع يشمل جميع الهيئات القضائية فيتسع للمحاكم الجنائية والمدنية في مدلولها الواسع والادارية بل أنه يشمل المحاكم الاستثنائية والتأديمية ويتسع هذا التعبير كذلك لهيئات التحقيق القضائية كالنيابة العامة وقاضى التحقيق وعضو المحكمة المنتدب لاجراء تحقيق تكميلي أو ادارة التفليسة • ولكن المحكمين لا يأخذون حكم المحاكم ذلك أنهم يستمدون سلطتهم من ارادة الأطراف لا من قواعد التنظيم القضائي^(٣) •

الشرط الثالث : لا محل لاعفاء القاذف من العقوبة القضائية التي يقتضيها تطاوله بالقتف على خصمه في الدعوى اذا لم يكن ذلك من مستلزمات الدفاع فمعي تبين للمحكمة أن عبارات القذف لم يكن لها مقتضى وإنما خارجة عن ضرورات الدفاع جاز لها ايقافه عن الاسترسال في قذفه والا بعد ذلك عدوانا على حق الدفاع فضلا عن جواز محاكمته جنائيا والحكم عليه بالعقوبة التي يستحقها •

وليس المراد بالاعفاء رفع المسؤولية بكل أنواعها عن القاذف متى توافرت الشروط السابق بيانها وانما ترفع عنه المسؤولية الجنائية فقط لكنه يبقى مسئولا مدنيا عما وقع منه من الاعتداء على خصمه فاذا كان القاذف محاميا جازت أيضا محاكمته أمام مجلس التأديب^(٣) •

من أحكام محكمة النقض :

١ — لما كان من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٨٧ •

(٣) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٠٥ •

المعقوبات أن تكون عبارات القذف التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ، ١٣٤ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه وكان يبين من الحكم المطعون فيه • أنه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذي اشتمل على عبارات القذف والسب • وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة كان قد استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه • حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف التي قام بها الطاعن لا تمتد الى حماية القانون فانه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة •

(نقض جلسة ١١/٦/١٩٨٠ — السنة ٣١ ص ٩٧٦) •

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون المعقوبات ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه وما غاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب الطعون ضده أو في وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه أمام الشرطة باغتصاب اثاث زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها •

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٩) •

٤ — يدخل في معنى الخصم الذي يعطى من عقاب القاذف الذي

يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات
المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف اليهم تتمثل بموضوع
الخصومة وتقتضيها ضروريات الدفاع .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧) .

٥. — حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو
حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام
المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محضر البوليس ذلك بأن هذا
الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢) .

٦ — أن الفصل في عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع
متروك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٨) .

٧ — متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن
العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفا في حقه انما صدرت من المطعون ضده
في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورأت أن المقام
كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٦) .

٨ — أن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وأن كانت ترفع المسؤولية
الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض
في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهايا أو تحريريا مما يتناول
بطبيعة الحال ما يره من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة

اذ هذه العريضة انما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بمباراة صريحة مع الأدلة التي يستند اليها المدعى . الا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جدية مقصودا بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء لفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش لشرفه أو اعتباره فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكونا لجريمة السب وادانت من صدرت عنه على اعتبار أن الاعفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشملها لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وانما قصد باعلان العريضة بما حوته مجرد أيلام المدعى عليه والنيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت .

(الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٤٠) .

٩ — أن حكم المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يبيده الخصم في عريضة الدعوى اذ المقصود من الاعفاء الوارد في هذه المادة هو اطلاق حرية الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم ولما كانت عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فهي لذلك تدخل في نطاق الاعفاء ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت اعلان عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فان نظر الدعوى أمام المحكمة انما يكون بناء على ما جاء في عريضتها .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٤٠) .

١٠ — اذا اتهم أحد المحامين بالزيف لأنه أورد في مذكرته التي

قدمها دفاعا عن موكله عبارات تفيد القذف في حق الخصم الآخر فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة ٢٦٦ — عقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الحالي) التي نصت على أن الافتراء الذي يحصل من أحد الخصوم على الآخر أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية اذا ثبت أنه طبع هذه المذكرة ووزعها على الغير •

(محكمة النقض والابرام حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٣٧) •

سابعاً — الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة :

مادة (٣٠٩ مكرراً) :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجنى عليه :

(أ) استرقق السمع أو سجل أو نقل مع طريق جهاز من الأجهزة
أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون •

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الاجهزة أيا كان نوعه صورة شخص
في مكان خاص •

فاذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضا هؤلاء يكون مفترضا •

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال الجينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة . كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

ملحوظة : أضيفت هذه المادة بالتقنين رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية فى ٢٨/٩/١٩٧٢ - العدد ٣٩) .

مادة (٣٠٩ مكررا « ١ ») :

يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو فى غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق الجينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإقضاء أمر من الأمور التى تم التحصل عليها باحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال الجينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة أو تحصل عنها كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها .

ملحوظة : هذه المادة أيضا مضافة بالتقنين رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٣٩) .

تطبيقات

على انتهاك حرمة الحياة الخاصة

تناول المشرع في المادتين ٣٠٩ مكررا ، ٣٠٩ مكررا (١) :

جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن فنص على تجريم انتهاك حرمة المحادثات الشخصية والتقاط أو نقل الصورة وكذا اذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند • وفيما يلي تفصيل لكل جريمة من تلك الجرائم •

الجريمة الأولى : انتهاك حرمة المحادثات الشخصية :

تنص المادة ٣٠٩ مكررا على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قلنونا أو بغير رضاء المجنى عليه : (أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق انطيفون) • ولم يعين النص موضوع المحادثة الا بما ذكر في صورة من أن تكون متعلقة بحياة المواطن الخاصة والسائد أن الاعتداء على الحياة الخاصة يستبعد الافشاء الذي يتعلق بحياة الشخص العامة في المجال الاقتصادي أو الصناعي فكلما أراد المشرع أن يحمي مصلحة اقتصادية نص على ذلك صراحة^(١) •

وقد اشترط القانون المصرى لتجريم المسدس بخرمة المحادثات

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٣٦ •

الشخصية أن تجرى هذه المحادثات في مكان خاص أو عن طريق التليفون والمقصود بالمكان الخاص هو المكان المغلق الذي لا يسمح بدخوله للخارجين عنه أو الذي يتوقف دخوله على إذن لدائرة محدودة صادر ممن يملك هذا المكان أو من له الحق في استعماله أو الانتفاع به .

ويتطلب النص لاتطبيقه ركبتين مادی ومعنوی :

أولا — أما الركن المادی فيتحقق بتوافر ثلاثة عناصر حددتها المادة ٣٠٩ مكررا عقوبت وهي :

١ — استراق السمع أو التسجيل أو النقل والجامع المشترك في هذه الأفعال هو انتهاك حرمة الأحاديث الشخصية إلا أن استراق السمع يتحقق بمجرد التصنت دون تسجيله بخلاف التسجيل الذي يمتد الى الاحتفاظ بالأحاديث الشخصية التي تم التصنت عليها أما نقل الأحاديث فانه ينطوي بلا شك على التصنت عليها .

٢ — ويشترط أن تتم الأفعال السالف بيانها من خلال جهاز من الأجهزة ويكفى أن يكون هذا الجهاز قد استخدم لمجرد التصنت ولو لم يقتصر بالتسجيل كما يكفى أن يكون الجهاز قد استخدم لنقل الأحاديث من مكان الى آخر .

ولا أهمية لنوع الجهاز وبناء عليه فلا عقاب على التصنت بمجرد الاصغاء بالأذن .

٣ — أن يتم ذلك بدون رضاء المجنى عليه فاذا رضى المجنى عليه زالت السرية ولم يعد هناك حق معتدى عليه .

ويشترط لتوافر الرضاء أن يشمل أطراف الحديث برمته ولا يقتصر الأمر على طرف منه دون آخر .

وقد افترض القانون رضاء المجنى عليه اذا صدرت الأفعال المعاقب عليها أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع^(٣) .

ثانيا : الركن المعنوي :

يقوم القصد الجنائي على العلم والارادة فيجب أن يعلم المتهم بالصفة الخاصة للحديث وأن من شأن الجهاز الذي يستعمله أن ينقل الحديث أو يسجله ويجب أن تتجه ارادته الى فعله والى نتيجته المتمثلة في الحصول على الحديث أو نقله وتطبيقا لذلك فانه لا يرتكب هذه الجريمة من استمع الى محادثة تليفونية لتشابك الخطوط أو من ترك سهوا جهازا للتسجيل في مكان خاص فسجل حديثا جرى فيه^(٣) .

العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هي الحبس مدة لا تزيد على سنة .

فاذا ارتكب هذه الجريمة موظف علم اعتمادا على سلطة وظيفته كانت العقوبة هي الحبس (أى لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات) .

ويحكم في جميع الأحوال بعقوبة تكميلية هي مصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

(٢) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٧٦١ وما بعدها .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٩٢ .

الجريمة الثانية : التقاط أو نقل الصورة

تنص المادة ٣٠٩ مكررا على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضا المجنى عليه : (ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص) والمقصود بالصورة المعاقب على التقاطها أو نقلها بمقتضى المادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات هو تثبيت أو رسم قسمات شكل الانسان بالضوء على دعامة مادية أيا كانت . اذ لا يحمي القانون الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة سوى الانسان . أما الأشياء أيا كانت أهميتها أو الضرر الناجم عن تصويرها فلا تدخل في نطاق الحماية المقررة بهذا النص .

ويتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بالتقاط أو نقل صورة شخص في مكان خاص بغير رضا باستخدام جهاز أو وسيلة فنية أيا كانت فيلزم لقيامه اذن توافر العناصر الأربعة التالية :

١ — سلوك إجرامى يتخذ شكل التقاط أو نقل الصورة ويتم ذلك بالتمكن من أخذ صورة الانسان وحيازتها . والالتقاط هو تثبيت الصورة على مادة حساسة أما النقل فيكون بارسال الصورة من مكان الى آخر .

٢ — أن يتم ذلك بجهاز من الأجهزة أى بأحدى الوسائل الفنية مثل آلات التصوير أيا كان نوعها ومن ثم فلا يقع تحت طائل التجريم الاسم والنحت والحفر وغير ذلك من الأساليب الفنية .

٣ — أن يتم ذلك في مكان خاص . ولا أهمية لهيئة المجنى عليه أو مظهره أو الوضع الذى كان عليه داخل المكان الخاص وقت التقاط أو

نقل صورته فنتفع الجريمة حتى لو صور في سكتة مرتديا كامل ملابسه
'و في وضع لا يخلجه اطلاق الغير عليه •

٤ — أن يتم ذلك بغير رضا المجنى عليه • ولا يكفي مجرد الرضاء
بمبدأ التصوير بل يجب أن يشمل تحديد ما يدخل في الصورة فاذا قبل
شخص تصويره بين أطفاله فلا يقبل أن يستغل المصور موافقته على
التصوير وأن يصوره مع زوجته التي تتف بعيدا عنه •

وقد أقامت المادة ٣٠٩ مكررا قرينة على الرضاء بما نصت عليه من
أنه اذا كان التقاط أو نقل الصورة قد تم أثناء اجتماع على مسمع أو
مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فان رضاء هؤلاء يكون مفترضا
غير أن أكثر الفقه على أن هذه القرينة بسيطة يقبل العكس فافتراض
الرضا لا يكون له محل اذا التقطت الصورة في غفلة من الحاضرين في
الاجتماع أو بعضهم • أو اذا لم يكن باستطاعتهم أو باستطاعة أحدهم
التعبير عن اعتراضه خشية سطوة المتهم •

أما الركن المعنوي :

فهو أن هذه الجريمة عمدية يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد
الجنائي فلا يكفيها قيامها توافر الخطأ غير العمدى لذا لا تقع هذه
الجريمة ممن يترك سهوا جهازا للتصوير أو البث التليفزيونى مفتوحا في
مكان خاص فينقل صورة شخص في هذا المكان • والراجح أن قصد
المساس بحرمة أو آفة الحياة الخاصة ليس عنصرا في النموذج القانونى
للجريمة وأن القصد المتطلب فيها عام لأن الشارع قد أراد بهذه الجريمة
أن يكفل للفرد حرمة حياته طالما كان في مكان خاص بغض النظر عن
طبيعة النشاط الذى يأتيه داخله أى سواء أكان هذا النشاط خاصا
أم عاما •

ولا عبرة بالبواعث في توافر القصد الجنائي وقيام الجريمة بالتالى
فيسقوى أن يكون الباعث على ارتكابها الرغبة في اىذاء المجنى عليه أو
في الحصول على فائدة أو حتى مجرد الفضول^(٤) .

الجريمة الثالثة : اذاعة أو استعمال التسجيل

أو المستند (م ٢٠٩ مكرر «أ»)

الركن المادى :

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة باذاعة أو تسهيل اذاعة أو
استعمال تسجيل أو مستند متحصل عليه بأحدى الطرق المبينة بالمادة
٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن .

وبذلك يقوم هذا الركن على عنصرين :

١ - نشاط اجرامى يتخذ صورة الاذاعة أو تسهيل الاذاعة أو
الاستعمال والاذاعة تعنى لغة النشر والاظهار ومن ثم فهى تفترض
بطبيعتها العلانية وتحقق بتمكن عدد غير محدود من الناس من العلم
أو الاطلاع على محتوى المستند أو التسجيل سواء تعلق بمحدث أم
صورة - وتسهيل الاذاعة يراد به تيسيرها ويتحقق بتقديم العون
والمساعدة أيا كانت صورتها الى من يقوم بالاذاعة أما الاستعمال فيراد
به استخدام التسجيل أو المستند لتحقيق غرض ما .

وله في هذه الجريمة ذات مدلوله في جريمة استعمال المحررات

(٤) الدكتور هشام محمد فريد في الحماية الجنائية لحق الانسان في
صورته ص ٨٦ وما بعدها . والدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق
ص ٧١٢ .

المزورة • ولا يشترط فيه الشارع أن يتم علنا فتقع به الجريمة حتى ولو كان حصوله في غير علانية •

٢ - موضوع ينصب عليه هذا النشاط هو تسجيل أو مستند تم الحصول عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات أو بغير رضا صاحب الشأن والتسجيل موت أو صورة أو كلاهما حفظ على مادة من شأنها ذلك ويمكن وقت الحاجة الاستماع اليه أو مشاهدته ان كان مرثيا • أما المستند فهو محرر في مدلوله المستقر في جريمة التزوير في المحررات • ويشترط الشارع أن يكون التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بطريق مما نصت عليه المادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات غير أنه أضاف بعد التحديد السابق لمصدر الحصول على التسجيل أو المستند عبارة « أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن » وقد حمل رأى هذه العبارة على أنها تحديد من الشارع لمصدر آخر للحصول على التسجيل أو المستند وهو أية واقعة لم يرضى بها المجنى عليه سواء توافرت فيها أركان جريمة كاللحصول على التسجيل أو المستند عن طريق السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة في شأنه أم لا وحمل رأى آخر هذه العبارة على أنها تستلزم لقيام الجريمة أن يكون الفعل المادى قد وقع بغير رضا صاحب الشأن ويتسق هذا الرأى مع مدار في المناقشات البرلمانية حول هذه العبارة^(٥) •

الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يلزم فيها توافر القصد الجنائى فالإفشاء يجب أن يكون اراديا فلا تقوم الجريمة في حق من حصل على التسجيل

(٥) يراجع تفصيل ذلك الدكتور هشام محمد فريد المرجع السابق

أو الصورة إذا كانت قد سرقت منه • ولكنه يعاقب على الجريمة السابقة ولا عبء في قيام القصد بالباعث أو الغاية • فسيان أراد مستعمل التسجيل أو المستند الحصول على ربح أو منفعة من وراء ذلك أم لا •

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ مكررا (أ) على التهديد بالافشاء وجعلت عقوبته أشد من الافشاء بالفعل ويلاحظ أنه لا يشترط هنا أن يكون التهديد كتابة ومن ثم فلا تكرار لما ورد في المادة ٣٣٧ عقوبات فإذا كان التهديد كتابة بالافشاء أمور مخدشة بالشرف فإن هذه المادة هي التي تطبق لأن عقوبتها أشد وعندئذ لا يشترط أن يكون قد استحصل على الأمور المهدد بها بأحدى الطرق المشار إليها في المادة ٣٠٩ مكررا ٣٧ •

ثامنا — جريمة افشاء الأسرار : —

مادة (٣١٠) :

كل من كان من الأطباء أو الخريجين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعة أو وظيفته سر خصوص أو تمن عليه افشاء في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى •

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخس فيها قانونا بالافشاء أمور معينة كالقتر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ من قانون الارتفاعات في المواد المدنية والتجارية •

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٢٩ •

تطبيقات وأحكام

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا) • كما ألغيت المواد ٢٠٢ الى ٥٠) من قانون المرافعات « التقديم » بصورة قانونية المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ثم ألغى ذلك القانون بصدور قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ •

تعريف جريمة افشاء الأسرار :

جريمة افشاء الأسرار هي تعمد الافشاء بسر من شخص أئتمن عليه بحكم عمله أو صناعته في غير الأحوال التي يوجب فيها القانون الافشاء أو يجيزه^(١) •

أركان الجريمة :

تتكون جريمة افشاء السر من أربعة أركان هي :

- ١ — فعل الافشاء •
- ٢ — أن يكون الأمر الذي حصل افشاءه سرا •
- ٣ — صفة الشخص الذي أؤتمن على السر •
- ٤ — القصد الجنائي •

(١) النكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٢٩٠ •

وفيما يلي تفصيل لكل ركن :

الركن الأول : فعل الافشاء :

يراد بالافشاء كشف السر أى اطلاق الغير عليه بأية طريقة كانت سواء كان ذلك بالكتابة أو المشافهة علناً أو مسارة وليست العلانية مشروطة في هذه الجريمة على كل حال بل يقع الافشاء قانوناً ولو لم يكشف بالسر سوى فرد واحد كلف بكتمانه والاحتفاظ به . وتقع الجريمة ولو حصلت المكاشفة بجزء من السر الذى يوجب القانون كتماناً (٣) .

الركن الثانى : يجب أن يكون الأمر الذى حصل افشاءه مما يعتبر سرا فلا يتناول حكم المادة اذاعة كل ما علمه الطبيب أو المحامى أثناء قيامه بعمله . ولكن الصعوبة في تحديد معنى السر فىرى بعض العلماء أن السر هنا هو ما يضر افشاؤه بسمعة مودعه أو كرامته ولكن بعض الشراح لا يرى هذا الرأى ويعترض عليه بأن السر قد يكون مشرفاً لمن يريد كتماناً ومع ذلك تحميه المادة .

ويعمد في حكم السر كل أمر يكون بطبيعته أو بالظروف المحيطة به سرار ولو لم يطلب كتماناً صراحة . كما أنه لا يشترط أن يكون السر قد عهد به الى الأمين بل يكفى أن يكون قد علمه أو عرفه أو حذره في أثناء تأدية وظيفة أو صناعة تلزمه بحفظ السر فالطبيب الذى يحرك من الكشف على مريض أنه مصاب بأمراض زهرية مطالب بكتمان ذلك السر ولو أن المريض نفسه لم يكن عالماً به والمحامى الذى يعلم من سياق حديث موكله أنه ارتكب جريمة مكلف بالاحتفاظ بهذا السر ولو لم يقضى

الموكل اليه به صراحة (٣) .

الركن الثالث : صفة الأمين :

عينت المادة ٣١٠ بعض طوائف يسرى عليها حظر افشاء الأسرار فقالت « كل من كان من الأطباء أو الجراحين والصيدلة والقوابل » ثم أضافت قائلة « أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوص أتتمنه عليه » فالاحصاء وارد في المادة على سبيل المثال لا الحصر ومن المتفق عليه أنها تسرى على كل من يعد أمينا على السر بحكم الضرورة أو بحكم ممارسته مهنته أو صناعته اذا كانت هذه أو تلك عامة لخدمة الجمهور وعلى رأس الطوائف المقيدة بكتمان أسرار المهنة نجد الموظفين العمومين بوجه عام بالنسبة لما يؤتمنون عليه من أسرار بحكم عملهم (م ٦٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) وبسرى قيد كتمان أسرار المهنة على القضاء وكتابة المحاكم ومخبريها وموظفي البريد والتليفون في نطاق الحظر العام المقرر على موظفي الدولة بالنسبة لما يأتهمون عليه من أسرار بحكم عملهم . ومن غير طوائف الموظفين أشارت المادة ٣١٠ الى الأطباء ومن في حكمهم ويقاس عليهم مديرو المستشفيات كما يسرى نفس القيد على المحامين (فضلا عن نص صريح في قانون المحاماة) ورجال الدين وكذلك على سماسرة البورصات وقد أثير الخلاف حول مدى التزام من يعاونون الأطباء والمحامين وغيرهم بكتمان سر المهنة أسوة بهم فذهب البعض الى عدم تعيدهم بالكتمان رغبة في عدم التوسع في أحوال المنع من الشهادة وأخذوا بقاعدة التفسير الضيق في المواد الجنائية .

(٣) المستشار جندي عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثالث

الا أن البعض الآخر لاحظ أن ذلك ينتهي الى جعل الحظر المقرر على رؤسائهم جبرا على ورق إذ أن افشاء الأسرار يكون في الغالب عن طريق هؤلاء معاونين ومن ثم يرى تقييدهم بالكتمان أسوة بهم فضلا عن أن النص عام ويسمح بذلك وهو ما يبدوا أولى بالاتباع لما فيه من مصلحة محققة ويلاحظ أن النص لا يسرى على من لا يؤتمن على السر بحكم مهنته أو صناعته حتى ولو كان عمله يسمح له بمعرفة الكثير من الأسرار كالسكرتير الخاص والسائق والسمسار فيما عدا سمسارة البورصة الذين لهم وصفهم الخاص . كما لا يسرى النص على الصحفيين بطبيعة الحال كما لا يسرى النص على من يصل اليه سر بحكم زوجته أو قرابه أو حذاته . لا بحكم ممارسة مهنة أو صناعة عامة (٤) .

الركن الرابع : القصد الجنائي :

لا يعاقب القانون على افشاء الأسرار الا اذا كان ذلك الافشاء صادرا عن قصد جنائي فلا عقاب على من يفشى سرا بأهمال منه أو عدم احتياط في المحافظة عليه أو كتمانته فالطبيب الذي يدون ملاحظاته عن مريض ثم يترك هذه الملاحظات سهوا في مكان غير مصون فيقطع عليها الغير لا يعد بذلك مرتكبا لجريمة الافشاء ويعد القصد الجنائي متوافرا متى أقدم الجاني على افشاء سر لم يصل الى معرفته الا عن طريق صناعته عالما أن هذا الافشاء محرم قانونا ولا يشترط أن يكون الافشاء بنية الاضرار أو بقصد الحصول على ربح غير مشروع إذ لا عبرة بالباوعات مطلقا فيما يتعلق بهذه الجريمة وهذا هو الرأي المحول عليه (٥) .

(٤) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٢٩٢ وما بعدها — وتقرن نقض ١٩٥٣/٧/٢ الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق والذي انتهى الى عدم جواز تطبيق النص على الكتبة والمستخدمين الخصوصيين .
(٥) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٥٧ .

من أحكام محكمة النقض

في افشاء الأسرار

١ - لما كان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات ان يعمم حكمها بل أنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل وغيرهم وعين الأحوال التي حرم عليهم فيها افشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن يأتئمنهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتض هذا الاطلاع وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور فانه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعديل حكم الى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم ف هؤلاء لا يضطر مخدومهم الى اطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .
(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٧/٢) .

٢ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على افشاء السر اذا كان لم يحصل الا بناء على طلب مستودع السر فاذا كان المريض هو الذي طلب بواسطة زوجة شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون في اعطاء هذه الشهادة افشاء سر معاقب عليه .
(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٩) .

٣ - اذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة وهي الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زوراً فهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامي بسبب مهنته الا أن من حقه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقاً للمادة ٢٠٥ من قانون المرافعات (قديم) فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامي عن تلك الواقعة واستندت اليها في التحليل على أن المتهم موكله كان يسعى في تفتيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ اليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧) .

الباب الخامس

صيغ الدعاوى المباشرة

١ - صيغة دعوى جنحة مباشرة

م ٢٢٢ اجراءات جنائية

انه في يوم

بناء على طلب السيد/ ومهنته وجنسيته
. ومقيم بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في
التاريخ المذكور أعلاه الى محل اقامة كل من :

١ - السيد/ ومهنته وجنسيته
ومقيم بدائرة قسم بمحافظة مخاطبا
مع

٢ - السيد وكيل النيابة ويعلن بمقر وظيفته بمحكمة
. مخاطبا مع

واعلنتها بالآتي

بتاريخ اعتدى المعلن اليه الأول على الطالب بـ

« يذكر موضوع التعدي » وذلك بجهة وعمل عن ذلك
محضر بقسم بتاريخ تحت رقم

وحيث أن هذا الفعل يكون جريمة المعاقب عليها قانونا
بالمادة من قانون العقوبات .

وحيث أنه قد ترتب على ذلك إصابة الطالب ماديا وأدبيا في شخصه
« أو في شرفه أو في ممتلكاته أو » بـ مما سبب له
أضرارا لا يمكن تقديرها بأقل من مبلغ وقد أدخل الطالب
السيد المعلن له الثاني بصفته صاحب الدعوى العمومية ليوجه التهمة
للمعلن له الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن لهما بصورة من هذا
وكلفتها الحضور أمام محكمة جنح الجزئية الكائنة
بـ بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من
الساعة الثامنة صباحا ليسمع المعلن الأول طلبات النيابة العمومية بالحكم
عليه بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة عقوبات لأنه بتاريخ
. بدائرة قسم أو « مركز » ارتكب مع
الزامه بأن يدفع للطلاب على سبيل التعويض مبلغ والفوائد
القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد والمصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبدون كفالة .

ملحوظة :

١ - أنظر ما جاء بالتعليمات العامة للنيابات في المادة ١٠٨٤ منها

أنه بجواز رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر فى الجنح والمخالفات والاستثناء من ذلك راجع تعليمات النيابة فى المادة ١٠٨٤ •

٢ — هذه الصيغة ترفع لجميع الجنح المباشرة مع التغير فى نوع الجريمة والمواد المعاقب بها •

٢ — صيغة دعوى جنحة مباشرة

سبب علنى

المادتان ٢٢٢ اجراءات، ٢٠٦ عقوبات

تنتقل الدبلجة من الصيغة رقم « ١ »

وأعلنتهما بالأتى

• • • • • حيث أنه بتاريخ • • • • الساعة • • • • بدائرة • • • •
سبب المعلن اليه الأول المدعى سببا علنيا بجهة • • • • وذلك أمام
• • • • وعلى ملا من الناس بأن قال له • • • •

• • • • وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم • • • • ادارى قسم • • • •
لسنة • • • •

وحيث أن الجريمة التى ارتكبتها المتهم المعلن اليه الأول تكون
جريمة السبب العلنى المنصوص عليها فى المواد ٣٠٦ عقوبات •

وإذا أصاب الطالب أضرار مادية وأدبية بسبب ما اتاه ويقدر
تعويضاً مؤقتاً لذلك قدره • • • •

وحيث أن الطالب قد أدخل سيادة المعلن اليه الثاني لتحريك
الدعوى العمومية قبل المعلن اليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن اليهما وكلفتها بالحضور
أمام محكمة الكائنة وذلك في تمام الساعة الثامنة
أفرنكي من صباح يوم الموافق ليسمع المعلن اليه
الأول الحكم بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المواد
من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع للمدعى مبلغ كتعويض
مؤقت مع الزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وذلك لأنه في يوم
. بدائرة قسم سب الطالب سب علنيا بأن قال
له

ولأجل

٢- صفة دعوى مباشرة

الجنة قذف بالمادتين

٢٠٢ ، ٢٠٣ عقوبات

انه في يوم

بناء على طلب السيدة / ومهنتها ومقيمة
. ومحلها المختار

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى كل من :

١ - السيد / ومهنته ومقيم
متخاطبا مع

٢ - السيد الأستاذ وكيل نيابة بصفته يعلن بسرأي
النيابة بمحكمة متخاطبا مع

وأعلنتها بالآتي

الطالبة زوجة المعلن اليه الأول بصحيح العقد الشرعى وقد دخل
بها وعاشرها معاشرة الازواج « ويمكن أن يضاف
وأنها رزقت منه على فرائش الزوجية بولد وبنت الخ » .

حيث أنه بناء على تحريض من والدة المعلن اليه دأب في الأونة
الاخيرة على اساءة معاملتها وحين طالبته بحسن العشرة تجدى عليها
بالاهانة والقذف في حقها والظمن في شرفها فقامت باثبات هذه الوقائع
بتاريخ بقسم شرطة حيث قيدت الواقعة برقم
. ادارى قسم وحفظت اداريا .

وحيث أنه يحق للطالبة وقد أضيرت من هذا القذف أن تدعى مدنيا
قبل المعلن اليه الأول بتعويض مؤقت قدره ٥٠١ جنيه ، وقد أدخلت
المعلن اليه الثانى بوصفه صاحب الدعوى العمومية لتحريكها ضد المعلن
اليه الأول .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من
هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن
مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء

من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق
لنى يسمع الأول طلبات الثانى توقيع العقوبات الواردة بالمواد ١٧١ .
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ مكررا من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى للطلبة
تعويضا مؤقتا قدره ٥٠١ جنيه لأنه بتأريخ بدائرة قسم
.

أسند للطلبة وقائم لو تحققت لاجبت احتقارها عند أهل وطنها
بأن نسب اليها أنها أو يقال ذكر عبارات القذف
الواردة بالمحضر الادارى رقم المشار اليه بصدد هذه الصحيفة
وكان ذلك أيضا أمام شهود يحق للطلبة أن تستشهد بهم أمام المحكمة
وقد تحققت العلانية طبقا للمادة ١٧١ وتوافرت أركان جريمة القذف
حسب القيد والوصف المذكورين مع الزام المعلن اليه الأول المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ .

ومم حفظ كافة حقوق الطلبة الأخرى الشرعية والمدنية ولأجل
العلم .

٤ - جنحة قذف بطريق التليفون

«م ٣٠٨ مكرر فقرة أولى»

تُؤْتَل الدِّيَاةُ مِنَ الصِّفَةِ السَّابِقَةِ رَقْم (٣)

نشأ نزاع بين الطالب والمعلن اليه بشأن . . . فقد داوم
المعلن اليه عبارات قذف تقع تحت طائلة القانون وذلك من خلال
التلفيق .

وحيث أن اسناد العبارات الشائنة تم بطريق التليفون على نحو ما هو ثابت بالتسجيلات التي تمت بمعرفة الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بناء على طلب الطالب بتاريخ بوضع تليفونه تحت إراقة وهو ما تحققت به جريمة القذف المشار إليها بالمادة ١/٣٠١ مكرر عقوبات .

أو أن عبارات المسبب التي عن طريق التليفون على نحو ما هو ثابت بالتسجيلات وهو ما تحققت به جريمة السب الواردة م ٢/٣٠٨ مكرر .

و. العبارات القذف والسب تتضمن طعنا في عرض أو خدشا
لسمعة آتلة وهو ما تحقق به الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣/٣٠٨
مكرر عقوبات .

بناء علیہ

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن اليههما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح

• • • • الكائنة بجهة • • • • بجلستها المنعقدة يوم • • • •
الموافق • • • • لكى يسمع طلبات المعلن اليه الثانى عقبه بالمواد
١٧١ ، ١/٣٠٨ مكرر عقوبات •

« أو ٢/٣٠٨ مكرر ع • أو ٣/٣٠٨ مكرر ع » •

• • • • كذلك الحكم عليه بأن يؤدى للطلاب تعويضا مؤقتا قدره • • • •
والزامه المصروفات ومقابل الائتباب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل •

٥ — صيغة دعوى جنحة مباشرة

من بلاغ كذب

م ٣٠٥ عقوبات

تنقل الديباجة من الصيغة رقم « ١ »

واطلنتهما بالآتي

بتاريخ / / ١٩ أخبر المعلن اليه الاول السلطات القضائية
« أو الادارية » بأمر كاذب ضد الطالب « تذكر الواقعة التي نسبها
للطالب » • وقيد لذلك المحضر رقم • • • • ادارى • • • • وقد
انتهت النيابة العامة الى حفظه اداريا بتاريخ • • • •

ولما كان هذا الابلاغ من المعلن اليه الاول ضد الطالب كان عن
أمر كاذب وبسوء قصد منه • وقد أصاب الطالب من جراء ذلك ضرر
كبير • ويقدر الطالب تعويضا مؤقتا لذلك قدره • • • • وقد أدخل
سيادة المعلن اليه الثانى لتحريك الدعوى العمومية قبل المعلن اليه
الأول •

وبناء عليه

أنا المحضر صالف الذكر قد أعلنت المعلن اليهما وكلفتها بالحضور
أمام محكمة • • • • الكائنة • • • • وذلك فى تمام الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم • • • • الموافق • • • • ليسمع المعلن اليه

'الأول' الحكم بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات بأن يدفع للمدعى مبلغ كتعويض مؤقت من الزامه بالصاريـف ومقابل أتعاب المحاماة وذلك لأنه في يوم بدائرة قسم أبلغ كذبا مع سوء القصد بأن المتهم المدعى كذبا بجريمة وانتوى الضرر به وثبت عدم صحة بلاغه .

ولأجل

٦ - صيغة جنحة مباشرة

بلاغ كاتب

انه في يوم

بناء على طلب السيد ومهنته والمقيم برقم
. بدائرة قسم بمحافظة والمتخذ له محلا
مختارا مكتب السيد الأستاذ بمحافظة

أنا محضر محكمة قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه
الى محل اقامة كل من :

١ - السيد / ومهنته والمقيم برقم
بدائرة قسم بمحافظة مخاطبا مع

٢ - السيد الأستاذ وكيل نيابة ويعلن سيادته بمقر
وظيفته بمحكمة مخاطبا مع

الموضوع

بتاريخ / / ١٩ أبلغ المعلن اليه الأول قسم شرطة
بأن الطالب تعدى بالضرب مساء يوم / / ١٩ وقد تحرر عن هذا
البلاغ القضية رقم جنح قسم أول المنصورة ضد الطالب .

وحيث أن الطالب قد أكد بتحقيقات الشرطة ولعدالة المحكمة كذب
هذا البلاغ وكيدته وتأسيسا على ذلك حكم في هذه الجنحة بجلسة
/ / ١٩ ببراءة الطالب من التهمة المسندة اليه ورفض الدعوى

المدنية والزامه رافعها بالمصاريف وخمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً برقم بجلسة / / ١٩ وقد أصبح ذلك الحكم نهائياً وباتاً .

ولما كان ما ارتكبه المعلن اليه الاول ضد الطالب على هذا النحو بشكل جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها جنائياً طبقاً للمادة ٣٠٥ عقوبات حيث توافرت أركانها القانونية وهي :

١ — بلاغ كاذب وهذا ثابت من براءة الطالب مما نسب اليه بموجب الحكم الصادر في الجلسة رقم المؤيد استئنافياً برقم بجلسة / / ١٩ .

٢ — أن الواقعة المبلغ عنها ضد الطالب معاقب عليها جنائياً .

٣ — توافر سوء نية المبلغ وهو المعلن اليه الاول من تقديمه البلاغ للجهات المختصة « قسم شرطة أول المتصورة » وهو يعلم تماماً أن ما ينسبه للطالب برىء منه فهو لا يقصد إلا الاضرار بالطالب والشهير به بجملة متهمات انتقاماً منه نظراً لأن الطالب كان قد طلب مجازاته بخضم أجر ثلاثة أيام من راتبه بالجهة التي يعمل بها (وحيث أن ابلاغ المعلن اليه الاول كذباً ضد الطالب على النحو المتقدم قد سبب للطالب اضراراً أدبية لا تقدر بمال نظراً لمركزه الأدبي كما سبب له اضراراً مادية كبيرة وازاء ذلك فلا يسع الطالب إلا أن يكتفى مؤقتاً بالزام المعلن اليه بأن يدفع له مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

النتائج

أنا المحضر نائف الذكر قد أعلنت السيد الأستاذ المعلن اليه

الثانى بصفته لتقييم الدعوى الجنائية ضد المعلن اليه الأول بتاريخ
/ / ١٩ بدائرة قسم أول المنصورة أبلغ قسم شرطة أول
المنصورة بوقائع كاذبة ضد الطالب وهو يعلم أنها كاذبة وذلك بسوء
قصد فيما أسنده للطالب مرتكباً بذلك جريمة البلاغ الكاذب المعاقب
عليها جنائياً طبقاً للمادة ٣٠٥ عقوبات .

وقد أعلنت المعلن اليه الأول بصورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة قسم أول المنصورة بجلستها التى ستعقد علناً بمرأى
الحكمة يوم الموافق / / ١٩ الساعة الثامنة أرنبكى
ليسمع الحكم بعد توقيع أقصى العقوبة الجنائية طبقاً للقييد والوصف
السابق بالزامة بأن يدفع للطالب ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم

٧- صيغة أخرى

انه في يوم

بناء على طلب السيد ومهنته والمقيم برقم
. بدائرة قسم بمحافظة والمتخذ له محلا
مختاراً مكتب السيد الأستاذ بمحافظة

أنا محضر محكمة قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه
إلى محل إقامة كل من :

١ — السيد ومهنته والمقيم برقم
. بدائرة قسم بمحافظة مخاطباً مع

٢ — السيد الأستاذ وكيل نيابة ويعلن سيادته بمقر
وظيفته بمحكمة مخاطباً مع

الموضوع

قام المعلن اليه الأول بالإبلاغ كذباً ضد الطالب وبدون علمه عن
وقائع لا أساس لها من الصحة على سند من القول أن الطالب قام
بالتعدى على الطريق العام — جسر ترعة — أمام منزله ثم قام بحفر
جسر الترعة أكثر من قدمين لعمل مجرى للصرف الصحي . وقام بهذه
الشكاوى لعدة جهات عديدة منها وكيل وزارة الري والسيد مأمور شرطة
أجا وتابعها دون علم من الطالب حتى صدر عن هندسة رى قبلى أجا
تحرير محضر مخالفة رقم لسنة وعلى غير الحقيقة

ومخالفة للقانون وكان ذلك نتيجة لما قام به من تحرير محاضر صورية
صد الطالب وفي غيبته مستغلا في ذلك عمله كشرطى مرور ولم يكن ذلك
الفعل بسبب عمله أو أثنائه وعندما أخطر الطالب بمحل اقامته بالقاهرة
بالمخالفة تظلم بالطريق القانونى وثبت عدم صحتها نهائيا وقد تكبد
الطالب في سبيل ذلك العناء النفسى والمادى لما قام به من شكاوى كيدية
ضد الطالب تؤثر في سمعته وفي عمله حيث يعمل وعلى مستوى
علمى لا يئله مثل هذه الاعمال وقد تحرر عن هذه الواقعة الشكوى رقم
. . . . لسنة ادارى أجا وحيث أن هذا الفعل يكون جريمة
البلاغ الكاذب مع سوء القصد كما يكون فضلا عن ذلك جريمة القذف
المتوفر فيها ركن العلانية المعاقب عليها قانونا بالمادة ٣٠٥ ، ٣٠٣ من
قانون العقوبات .

وحيث أنه قد ترتب على ذلك اصابة الطالب ماديا وأدبيا في شخصه
بأضرار كبيرة لا يمكن تقديرها بأقل من مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل
التعويض المؤقت وقد أدخل السيد الأستاذ المعلن اليه الثانى بصفته
صاحب الدعوى العمومية لتوجيه التهمة للمعلن اليه الأول ومباشرتها .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن اليهما بصورة
من هذا وكلفت المعلن اليه الأول بالحضور أمام محكمة الجزئية
بجلستها التى ستعقد بمسراياها في يوم / / ١٩ ألام دائرة
الجنح والمخالفات ابتداء من الساعة الثامنة أفرنكى صباحا ليسمع
المعلن اليه الأول طلبات النيابة العامة بالحكم عليه بالعقوبة المنصوص
عليها بالمادة ٣٠٥ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات لأنه بتاريخ / / ١٩
بدائرة مركز أجا أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد الطالب بوقائع لا أساس

لها من الصحة مع اقتران ذلك الإبلاغ بالقذف العلنى مع الزام المعلن
اليه الأول بأن يدفع للمطالب على سبيل التعويض المؤقت مبلغ وقدره
٥٠١ جنيها والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
والمعجل •

• • • • • والأجل العلم

٨- صيغة أخرى رابعة «بلاغ كذب»

تتقل الدعاية من الصيغة السابقة رقم «٧» •

الموضوع

قامت الملن اليها الأول بتحرير محضر كيدى ضد الطالبة ونسجت اليها وقائع لا أساس لها من الصحة وقيد المحضر برقم • • • • لسنة • • • • بتاريخ • • • • وطالبت النيابة بتطبيق مادة الاتهام ١/٢٤٢ عقوبات وحددت النظر الدعوى جلسة / / ١٩ وتداولت بالجلسات ويجلسة / / ١٩ حكمت المحكمة ببراءة المتهم «الطالبة» مما نسب اليه وقد أصبح هذا الحكم نهائيا لعدم طعن النيابة العامة له •

وحيث أن ما ارتكبه الملن اليها الأولى يكون جريمة يعاقب عليها بالمادة ٣٠٥ عقوبات حيث أبلغت كذبا مع سوء القصد الواقعة لو ثبت صحتها لاستوجبت عقاب المدعية بالحق المدنى •

وحيث أنه أصاب المدعية بالحق المدنى من جراء هذا الفعل أضرارا مادية وأدبية فانها والحالة هذه تدعى مدنيا قبل الملن اليها الأولى بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت للرجوع عليها فيما تراه مستقبلا •

هذا وأن الغرض من اعلان السيد الأستاذ / الملن اليه الثانى هو تحريك الدعوى الجنائية قبل المتهمه ومحاكمتها بمادة الاتهام سالفة الذكر •

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن اليها وسلمتها
صورة من هذا وكلفتها بالحضور أمام محكمة جنح
التي ستعقد علنا في يوم الموافق من الساعة الثامنة
صباحا وما بعدها لسماعها الحكم بتوقيع أقصى عقوبة طبقا للمادة ١٣٥
عقوبات لأنها بتاريخ / / ١٩ وبتأثيره قسم اتهمت
كذبا مع سوء القصد المدعية بالحق المدني بوقائع ليس لها أساس من
الصحة بالجنحة رقم والزامها بأن تؤدي للطالبة مبلغ ٥٠١
حنيتها على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامها بالمصروفات وأتعاب
المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

٩ - صيغة خامسة « بلاغ كاذب »

تنقل :لدعاية من الصيغة رقم « ٧ » •

الموضوع

الطالب يشغل بالاعمال التجارية ويتخذها حرفة معتادة له وقد جرت عدة معاملات بينه وبين المعلن اليه الاول في الفترة من الى وحيث أنه بتاريخ دب الخلاف بين الطالب والمعلن اليه الاول وانقطعت على أثره كل المعاملات بين الطرفين الا أن المعلن اليه رغبة في الكيد بالطالب وتسوى سمعته التجارية أبلغ مأمورية ضرائب بأن الطالب متهرب من الضرائب كما أشاع في انغرفة التجارية أن الطالب مهدد بالافلاس وأنه يعطى لمعاملته شيكات بدون رصيد ولم تثبت أى من هذه الجرائم في حق الطالب بل أن المعلن اليه الاول تعمد الكذب في التبليغ لأنه يعلم يقينا أن الطالب برىء من هذه النعوت •

وحيث أن ما أتاها المعلن اليه الاول قد تحققت به جريمة البلاغ الكاذب وقد تسبب عنها ضرر بالطالب يقدر التعويض عنه بمبلغ جنيتها • وقد اختصم المعلن اليه الثانى لتحريك الدعوى العمومية ضد المتهم •

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجاستها العلنية التى ستعقد

بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لى يسمح طلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٠٥
قانون العقوبات وكذلك الحكم عليه بأن يؤدى للطلاب تعويضا مؤقتا
قدره ٥٠١ جنيه والزمه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم
بالنفاذ لأنه بتاريخ بدائرة أبلغ جهة
أو قرر فى تحقيق رقم أو فى قضية رقم بجلسة
. . . . بوقائع كاذبة وذلك بسوء قصد فيما أسنده للطلاب مرتكبا
بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٥ عقوبات مع الزامه المصروفات
ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ .

ملاحظات :

١ — تتطلب جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم المتهم بلاغه الى أحد
موظفى السلطتين القضائية أو الادارية وكذلك الحال اذا قدم لمجلس
الشعب .

٢ — لا تقع جريمة البلاغ الكاذب الا اذا كانت أو بعض الوقائع
التي تضمنها البلاغ غير صحيحة أما اذا ثبت أن البلاغ صحيح برمته
فلا تقع الجريمة .

٣ — اذا كانت دعوى البلاغ الكاذب قد رفعت بعد صدور حكم
نهائى بادانة أو براءة المبلغ ضده عن الوقائع التى أسندها اليه المبلغ
فى بلاغه فان هذا الحكم يحوز قوة الشئ المحكوم فيه ويجب على
القاضى الذى ينظر جنحة البلاغ الكاذب مراعاته عند اصدار حكم
بادانة المبلغ أو براءته .

٤ — القرار الصادر بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن الوقائع

المسندة الا المبلغ ضده يعد دليلا قاطعا على كذب البلاغ أما قرار الحفظ
النصادر من النيابة العامة فلا يقيد القاضي الجنائي الذي ينظر في جنحة
البلاغ الكذب .

• — اذا رفعت دعوى البلاغ الكاذب أثناء نظر الدعوى الجنائية
المتعلقة بالوقائع المسندة للمبلغ ضده فيجب على القاضي أن يؤجل نظر
دعوى البلاغ الكاذب الى أن يفصل في هذه الوقائع .

ويلاحظ هنا أن الأمر تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته
بنفسها في شكوى بحفظها اداريا أيا ما كان سببه يعد أمرا بعدم وجود
وجه لاتقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وأن جاء
بصيغة الأمر بالحفظ الادارى اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره
النيابة العامة عنه وهو أمر له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى
الجنائية ما دام قائما . وبالتالي يقيد القاضي الذي ينظر جنحة البلاغ
الكاذب .

١٠ — جنحة تعرض لأثنى في الطريق العام

«م ٣٠٦ مكررا (١) فقرة أولى ع»

تنتقل الديباجة من المصيفة رقم « ١ » .

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ أثناء عودة من عملها في طريقها الى
مقرها تعرض لها المعلن اليه الأول بالطريق العام بشارع وذلك
بأن قال لها أو أشار بإشارات وكان ذلك أمام
المارة الذين شاهدوا الواقعة أو يقال وذلك على
نحو ما هو مبين بمحضر الضبط رقم بتاريخ وإذا
كانت الامثال أو « الاقوال » التى أتاها المعلن اليه الأول قد
نفذت حياة الطالبة وقد سبب ذلك لها ضررا يحق معه أن تدعى مدنيا
بمبلغ وقد أختصمت المعلن اليه الثانى لتحريك الدعوى
العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة
من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح
الكائن مقرها بجهة بجلستها التى ستعقد بمشية الله ابتداء
من لاساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لى يسمع طلبات
المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٠٦ مكرر فقرة أولى من قانون العقوبات
وكذلك الحكم عليه بأن يدفع للطالبة تمويضا مؤقتا قدره قدره واحد
وخمسون جنيها . والزامه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل .

١١ — صيغة جنحة مباشرة في جريمة الاعتداء

على حرمة الحياة الخاصة

«م ٣٠٩ مكرر ع»

تنقل الديباجة من الصيغة رقم « ١ » •

واعلمتها بالآتي

نشب نزاع بين الطالب والمعلن اليه الأول بشأن • • • •

الطالب للمعلن اليه بتاريخ • • • • جهة • • • • استدراج
المعلن اليه الطالب وقام بإجراء تسجيل له وتضمن أحاديث حول هذا
النزاع وقدمه دليلا على صحة دفاعه وقائمة في الدعوى القائمة منه •

ملحوظة أو تذكر الوقائع المشابهة المتصلة بأي فعل من الأفعال
التي ذكرها النص « م ٣٠٩ ع » •

واذ كان المعلن اليه الأول بما أتاه قد ارتكب الجريمة الموثمة في
المادة ٣٠٩ مكرر عقوبات الأمر الذي سعى من أجله وأعلن المعلن اليه
الثاني لتوجيه الاتهام الى المعلن اليه الأول •

بناد عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من

هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن
مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستمقد بمشيئة الله في
الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكي يسمع
الأول طلبات الثاني توقيع العقوبات الواردة بالمادة ٣٠٩ مكررا من
قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي للطالب تمويضا مؤقتا قحره
. . . . مع الزامه المصاريف والأتعاب .

أهم المراجع

- الأستاذ أحمد أمين — شرح قانون العقوبات الأهلئ القسم الخاص
طبعة ١٩٢٣ .
- الدكتور محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات القسم الخاص
طبعة ١٩٨٧ .
- الدكتور أحمد فقى سرور — الوسيط فى قانون العقوبات القسم
الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ .
- الدكتور محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات القسم الخاص
الطبعة الثالثة ١٩٨٤ .
- الدكتور حسن صادق المرصفاوى — قانون العقوبات الخاص طبعة
١٩٧٨ .
- الدكتور أحمد محمد إبراهيم — قانون العقوبات وأهم القوانين المكملة
له الطبعة الثالثة ١٩٦٤ .
- الدكتور وعوف عبيد — جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال
طبعة ١٩٧٨ .
- المستشار جندى عبد الملك — الموسوعة الجنائية .
- الأستاذان حسن الفكهاى وعبد القم حسنى — الموسوعة الذهبية —
الإصدار الجنائى طبعة ١٩٨١ .
- الأستاذ عبد القم حسنى — المدونة الذهبية للقواعد القانونية التى
تورثها محكمة النقض الإصدار الجنائى .
- الأستاذ حسن الفكهاى — الموسوعة الذهبية وعلى الأخص المحق
رقم (٧) .
- المستشار الصاوى يوسف القبانى — مجموعة القواعد القانونية التى
تورثها محكمة النقض فى تطبيق قوانين العقوبات فى خمسين عاماً
١٩٢١ — ١٩٨٢ .

فهرست الكتاب

الصفحة

الموضوع

الباب الأول

جريمة القذف

الفصل الأول

تعريف القذف وأركانه

- ٧ — تعريف القذف
- ٨ — أركان القذف
- ٩ الركن الأول — أن يكون القذف بإسناد امر معين
- ١٠ الركن الثاني — تعيين الواقعة
- ١٣ حكم قذف الموتى
- ١٤ الركن الثالث — العلانية
- ١٤ اثبات العلانية
- ١٥ الأماكن العمومية والعلانية
- ١٥ (أ) الأماكن العمومية بطبيعتها
- ١٥ (ب) الأماكن العمومية بطريق التخصيص
- ١٦ (ج) الأماكن العمومية بطريق المصانفة
- الركن الرابع — أن يكون من شأن الإسناد مقلبة المسند اليه
- ١٧ قتلونا أو احتلاره عند أهل وطنه

الموضوع	الصفحة
(١) الواقعة تستوجب العقاب	١٧
(ب) الواقعة تستوجب الاحتجاز	١٩
أركان الخامس — القصد الجنائي	٢٠
اثبات واقعة القذف	٢١
— الطعن في أعمال موظف عام	٢٣
— من أحكام محكمة النقض في القذف	٢٤

الباب الثاني

البلاغ الكاذب

— النص القانوني	٤٨
— تعريف البلاغ الكاذب	٤٩
— العلة من تجريم البلاغ الكاذب	٥٠
— الفرق بين جريمة القذف والبلاغ الكاذب	٥٠
— أركان جريمة البلاغ الكاذب	٥١
الركن الأول — البلاغ أو الإخبار	٥١
الركن الثاني — الأمر المبلغ عنه	٥٢
الركن الثالث — الجهة المقدم إليها البلاغ	٥٢
الركن الرابع — كذب البلاغ	٥٥
الركن الخامس — القصد الجنائي	٥٧
المقسوة	٥٧
— من أحكام محكمة النقض في البلاغ الكاذب	٥٨

الباب الثالث

السب العلنى

- ٧٦ — النص القانونى
- ٧٦ — تمييز السب عن القذف
- ٧٧ — اركان جريمة السب العلنى
- ١ — أن يكون السب باسناد عيب معين أو بعبارات تخدش
الناموس أو الاعتبار ٧٧
- ٢ — أن يكون السب موجها الى شخص أو اشخاص معينين . ٧٩
- ٣ — أن يكون باحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة
١٧١ عقوبات ٨٠
- ٤ — القصد الجنائى ٨١
- من احكام محكمة النقض فى السب العلنى ٨١

الباب الرابع

جرائم مرتبطة

- ٩٤ — جريمة التعرض لأذى بالطريق العام
- ثانيا — اذا كان المجرى عليه عملا او موظفا بالملك الحديدية
- او احدى وسائل النقل العام ٩٧
- ثالثا — وقوع الجريمة بطريق النشر بلحدى للجرائد ٩٨
- رابعا — الطعن فى الأعراض ٩٩

الموضوع	الصفحة
خامسا — القذف بطريق التليفون	١٠٢
سادسا — لزوم حق الدفاع الشفوى أو الكتابى	١٠٤
سابعا — الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة	١١٠
الجريمة الأولى — انتهاك حرمة المحدثات الشخصية	١١٢
الجريمة الثانية — التقلط أو نقل الصورة	١١٥
الجريمة الثالثة — اذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند	١١٧
ثامنا — جريمة افشاء الأسرار	١١٩
— تعريف جريمة افشاء الأسرار	١٢٠
— اركان الجريمة	١٢٠
١ — فصل الانشاء	١٢١
٢ — ان يكون الأمر الذى حصل افشاءه سرا	١٢١
٣ — صفة الشخص الذى لوتن على السر	١٢٢
٤ — القصد الجنائى	١٢٣
— من احكام محكمة النقض	١٢٤

الباب الخامس

مسيغ الدعاوى المباشرة

١ — صيغة دعوى جنحة مباشرة (م ٢٣٢ ج)	١٢٥
٢ — صيغة دعوى جنحة مباشرة سبب علنى	١٢٧
٣ — صيغة دعوى مباشرة لجنحة قذف	١٢٨
٤ — صيغة دعوى مباشرة لجنحة قذف بطريق التليفون	١٣١

الموضوع	الصفحة
٥ — صيغة دعوى جنحة مباشرة عن بلاغ كاتب	١٢٢
٦ — صيغة أخرى	١٣٥
٧ — صيغة ثالثة	١٣٨
٨ — صيغة أخرى رابعة	١٤١
٩ — صيغة أخرى خالصة	١٤٣
١٠ — صيغة جنحة تعرض لأثنى فى الطريق العلم	١٤٦
١١ — صيغة جنحة مباشرة فى جريمة الاعتداء على حرمة الحياة	
الخالصة	١٤٧

رقم الإيداع ١٩٩٤/٥٥٢١

ISBN.

977 - 5312 - 01 - 9

الحاج أحمد سعد الأبيض وإبناته
القاهرة - العباسية ١٨ ش مستشفى
المرشدات ت ٢٨٢٥٠٤٦



مطابع الدار البيضاء
 الحاج أحمد سعد الأبيض وأبنائه
 القاهرة — العباسية — ١٨ ش مستشفى الدمرداش
 ت ٢٨٢٥٠٤٦